

صوّر

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثانية / العدد ١٨ / نيسان / ٢٠١٥

أعمال السوريين ومعاشاتهم.. الرزق الممزوج بالدم
في المواطنة والعدالة وما بينهما من اتصال
التحرّش الجنسي بالأطفال في مدارس الجزيرة

الفهرس

السوريات والزواج
فوضى الوثائق، وتضارب «الشرعيات»



شهرية تعنى بالشأن المدني
والديمقراطية وحقوق الإنسان

إدلب جدلية التحرير والتدمير



للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

Email:

info@suwar-magazine.org

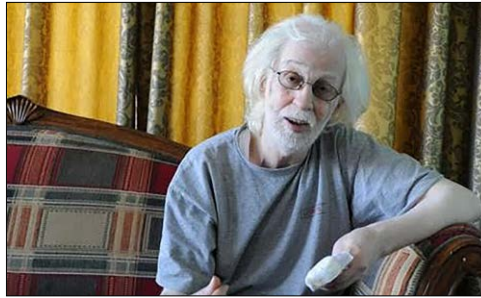
Facebook:

suwar-magazine

website:

www.suwar-magazine.org

حوار مع المفكر سلامة كيلة



صادرة عن مركز المجتمع المدني
والديمقراطية في سوريا | CCSDS

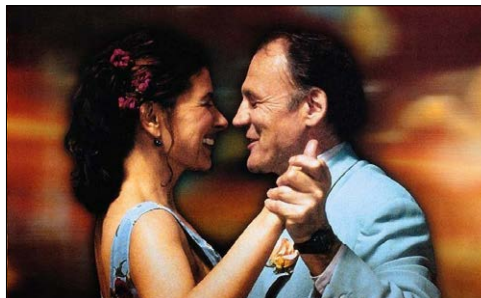
نظام المشروطة المتقاطعة
لصندوق النقد والبنك الدوليين



info@ccdsyria.org

www.ccsdsyria.org

فيلم (الخبز والتوليب)
لسيلفيو سولديني



الغلاف الأخير: عمل للفنان
منير الشعراني

في سوريا هناك من يعيش لحظة وهم

منذ بدء الأزمة السورية، وحتى يومنا هذا، لم تفتّر همّة الواهمين في سوريا، ولم يحدوا يوماً عن أوهامهم بأنّ القوة العسكرية وحدها سوف تحقّق لهم السيطرة على البلاد، وتسحق خصومهم؛ فمن جهة لدينا النظام السوريّ الذي توهم بنجاعة الحلّ العسكريّ عندما واجه المظاهرات السلمية المناهضة له، وآمن بأنّ قوّته وجبروته وتسلطه قد تنفّعه في مواجهة خصومه من المعارضين، فاستخدم كلّ ترسانته من الأسلحة الثقيلة والمحرّمة دولياً ضدّ المدنيين من مواطنيه، ودمّر المدن، وهجرّ الناس من ديارها، وحوّل سوريا إلى سجن كبير لكلّ من يخالفه.

واليوم نرى النظام يتهاوى بالرغم من القوّة التي كان يتوهم أنّها يمتلكها، ويفقد السيطرة على أكثر من نصف البلاد، وما زال مجال نفوذه يتقلص يوماً بعد آخر، غير أنه لا يزال يعيش حالة الوهم بأنه بالقوّة سيستعيد ما فقده، وما زال مستمرّاً في حربه وتدميره لسوريا، مغلقاً كلّ أفقٍ ممكنٍ للحلّ السياسيّ، غير آبه لما يحدث من تقسيم في البلاد.

ومن جهة أخرى، تعيش المعارضة ذات الوهم، منذ أن تحوّل الحراك في سوريا إلى حراك مسلح، ولم تكفّ المعارضة عن ترديد الوهم ذاته، الذي يقول بأنه يمكن أن يسقط النظام بقوّة السلاح، وبدعم من الدول الإقليمية، إلى أن وصلنا إلى هذا الكمّ من الخراب والدمار. وقد رأينا كيف خرجت الأمور من يد المعارضة المسلّحة، فسيطرت القوى المتطرّقة على أجزاء واسعة من سوريا، وحوّلتها إلى إمارات بقوانين لا تصلح ولا تمتّ إلى الحضارة بصلة.

لقد أثبتت السنوات الخمس التي مرّت على سوريا، منذ اشتعال الأزمة، أنه لا يوجد مكانٌ سوى للحلّ السياسيّ بين جميع الأطراف المتحاربة. والكثير من القوى الدولية تجمع على هذه الحقيقة، ناهيك عن أغلبية الشعب السوريّ الذي أرهقته هذه الحرب الطويلة، وتبعاتها المهولة، فهو من يدفع ثمن أوهام النظام والمعارضة على حدّ سواء، من دمه وممتلكاته، ويعاني الفقر وشظف العيش داخل البلاد، ناهيك عن صعوبات الحياة والاستمرار في بلدان اللجوء. لذا فإنّ العمل من قبل منظمات المجتمع المدنيّ على تعزيز فكرة الحلّ السياسيّ ضمن المجتمعات السورية، أو ما تبقى منها، قد يشكّل أفقاً جديداً لحلّ الأزمة السورية، وضغطاً من الداخل على أطراف الصراع. يضع في حساباته آمال وقضايا الفئات الأكثر هشاشةً في المجتمع، والتي غيّب صوتها حتى الآن وسط أزيز الرصاص ودويّ المدافع.



أعمال السوريين ومعاشاتهم.. الرزق الممزوج بالدم

في ظل الظروف الصعبة
مهن جديدة للسوريين، ومشاكل في تعريف الذات

رنا خليل

رواتب الموظفين في سوريا
شروط تعجيزية ورحلات محفوفة بالمخاطر

جورج.ك.ميالة



في ظل الظروف الصعبة مهن جديدة لسوريين، ومشاكل في تعريف الذات

رنا خليل

تنزل لمى من سيارة الأجرة، في منطقة الجامعة بمدينة غازي عينتاب جنوبي تركيا، مسرعةً وهي تحمل طفلها المريض، قاصدةً بيت أحد أطباء الأطفال السوريين. تجد على باب البناية امرأةً ورجلاً قد وضعوا «بسطة» ألعاب ومأكولاتٍ للأطفال. تسأل لمى عن عنوان الطبيب، فيقول لها الرجل: «تفضلي يا بنتي». يركبون جميعهم المصعد، ولمى في حالة استغراب. تسأل الرجل: «أين الطبيب؟»، فيجيب: «أنا». تصمت لمدةً دقيقتين وتدخل البيت. يلبس الرجل المايول الأبيض. تكرر سؤالها له: «عمو أنت الدكتور؟»، فيجب: «نعم، أنا طبيب أطفال منذ ثلاثين عاماً في ريف حلب». ثم تقول زوجته: «لا تستغربي شي. شو بدنا نعمل يا بنتي؟ متل ما بتعرفي آجار البيت بهالمنطقة ٨٠٠ ليرة تربي. أنا وزوجي وابنتين نسكن في غرفة وصالة. كل يوم يأتي مريض أو تين. دخل زوجي لا يكفيننا، لهيك قرّنا نفتح هي البسطة لتساعدنا بالحياة».



هذه حكاية من الحكايات التي بتنا نسمعها يومياً عن سوريين غيروا مهنتهم. غالبية السوريين اليوم يعملون في أعمالٍ ليست من اختصاصهم، ويعانون من مشاكل في التأقلم مع واقع عملهم الجديد. ولا تقتصر المسألة على دول اللجوء، بل حتى داخل سوريا وفي مناطق سيطرة النظام، لكن العيش في دول اللجوء يفرض واقعاً أصعب نتيجة غلاء الحياة فيها.

حكايات مريرة

محمد، البالغ من العمر ٣٥ عاماً، وهو خريج كيمياء حيوية، يتحدّث لـ«صوّر»: «عملتُ لمدة سبع سنوات في معمل آسيا للأدوية. وبعد تسريح أغلب الموظفين، افتتحت (بسطة) لبيع القطع الكهربائية والشواحن بحلب. ولكنّ الخطورة الأمنية، وتساقط القذائف العشوائية المتواصل، جعلاني انتقل إلى قريتي بريف حلب الغربي، حيث افتتحتُ دكاناً صغيراً أبيع فيه المواد الغذائية».

صيدلاني يبلغ من العمر ٥٠ عاماً، من حلب، ومقيمٌ أيضاً في منطقة الجامعة بغازي عينتاب، يتحدّث لمجلة «صوّر» قائلاً: «بعد عمل طويل في تأمين الأدوية للمشافي الميدانية، في منطقتي سيف الدولة وصلاح الدين بحلب، سافرتُ إلى تركيا ومعني عشرة آلاف دولار. صرفتُ نصف

بعملي غير المرخص، ستغلق العيادة وتعاقبني بالسجن وبغرامة مالية كبيرة لا أملك شيئاً منها».

أما شيركو، وهو شابٌ ثلاثينيٌّ ومهندسٌ مدنيٌّ من عفرين، لجأ إلى مدينة إستنبول، فكان يعمل في مكتب هندسيٍّ خاصٍ ويدرس الماجستير بجامعة حلب. ويقول لـ«صوّر»: «بعد رحلة شاقة في البحث عن عمل، ووظفتني إحدى الشركات التركية كمرقب عمال، براتب ١٢٠٠ ليرة تركية. كنت أخطط، وأنا في سوريا، أن أعمل في تركيا وأجمع بعض المال لأسافر إلى أوروبا، ولكن الواقع كان مختلفاً، فالراتب الذي

المبلغ خلال أربعة شهور. بحثتُ كثيراً عن عملٍ في المجال الطبي ولم أجد، فقررتُ افتتاح محلّ الموبايلات هذا، أبيع الأجهزة المستعملة وغيرها من الخدمات. كانت لديّ ثلاث صيدليات في حلب، وبيتٌ في حيّ الفرقان، وسيارتان. واليوم لا أملك سوى البضاعة الموجودة في المحلّ».

أما طبيب العيون نوري، المقيم في أنطاكية، فيقول: «وصلتُ منذ عامين من حمص إلى تركيا. عملتُ لمدة سبعة أشهر في الخياطة، وهي المهنة التي تعلمتها أثناء دراستي في كلية الطب. بعد ذلك افتتحتُ هذه العيادة بشكلٍ سريٍّ، لأن السلطات التركية، إن علمت

أتقاضه بالكاد يكفي لتأمين متطلبات حياتي».

مشاكل في تعريف الذات

زيد شابٌ أنهى دراسة الهندسة الكهربائية بجامعة دمشق. واضطّر، بعد اعتقاله، إلى السفر إلى تركيا. وهو يعمل الآن في إحدى الإذاعات الثورية هناك.

يتحدّث زيد لـ «صور» قائلاً: «قبل ثلاثة أعوام لم أكن أتصوّر أن أدخل المجال الصحفيّ. تعلمت المهنة، وأتطور فيها يوماً بعد يوم. ولكن، حتى هذه اللحظة، أواجه مشكلة في تعريف نفسي؛ هل أنا مهندس أم صحفيّ؟ أتعرّض أحياناً لهجوم واتهامات من الصحفيين الذين كانوا يمارسون المهنة قبل الثورة، بأننا نأخذ فرصهم في العمل. هناك قلقٌ داخلي من أن تذهب السنوات التي أمضيتها في دراسة الهندسة الكهربائية هباءً».

ويضيف: «للأسف، يبدو أن واقع السوريين أقوى من طموحاتهم».

فداء طبيبة أسنان من اللاذقية، وزوجها محام. استطاعا، بعد عدّة أشهرٍ من الوصول إلى مرسين، العمل كمدرسين في مدرسة سورية. تقول فداء: «لست نادمةً، حتى اللحظة، على تغيير مهنتي. نتحمّل جميع ضغوط الحياة

على أمل العودة إلى سوريا وسقوط النظام وبناء بلدٍ جميل. لا أهتمّ بما يقوله الآخرون عني. قد تضطرّنا الظروف إلى تغيير مسارات الحياة، ولكن علينا الصمود لتحقيق هدفنا الأكبر».

أحمد، وهو ضابطٌ منشقٌّ برتبةٍ مقدّم، التقته مجلة «صور» في مدينة أورفا جنوبي تركيا، يقول للمجلة: «كنت مسؤولاً عن قسم كاملٍ في رحبة صيانة الدبابات بحمص قبل انشقاقها. كان لديّ سائقي الخاص. اليوم أعمل في أحد المطاعم. أشعر أن نفوذتي الذي تعودت عليه قد ذهب، وأنه عليّ الابتعاد عن الناس. ورغم أني أعمل في مطعم، ما زلت مصراً على تعريف نفسي بأني ضابطٌ برتبةٍ مقدّم!».

يتابع المقدّم أحمد حديثه لـ «صور»: «أكثر من يعاني من مشاكل التأقلم مع واقع العمل الجديد هم الضباط المنشقون. جميعنا يعرف حجم النفوذ الذي كان يتمتع به الضابط في الجيش السوري، واليوم أغلبنا يعمل أجيراً عند أشخاص في أعمار أولادنا».

أعمال بعيدة عن الاختصاص والكفاءة

سبّبت أزمة اللجوء، وقلة فرص العمل، انتشار ظاهرة استبعاد الأكفاء وأهل الخبرة، وغلبة

المحسوبيات على فرص العمل في مؤسسات الثورة والمنظّمات السورية الجديدة.

هبة طالبة في كلية الآداب، اضطرت إلى ترك دراستها وهي في السنة الثانية، تقول لمجلة «صور»: «ساعدني أحد أقاربي بتأمين فرصة عمل لي في إحدى المنظمات الطبية كمحاسبة. ورغم أن العمل بعيدٌ عن دراستي للفلسفة، لكنني تعلمته وأعيش منه. كنت أحلم أن أصبح معلمة، ولكن حلمي لم يتحقق والأيام تمضي. أعرف أن الكثير من المحاسبين المؤهلين يعتقدون أنني أخذتُ فرصة عملٍ كانوا أجدر بها، لكنني مضطّرة إلى العمل من أجل العيش».

أما خالد، البالغ من العمر ٣١ عاماً، ويحمل الماجستير في إدارة الأعمال، فيتحدّث لمجلة «صور» قائلاً: «أرسلتُ العشرات من السير الذاتية إلى المنظمات العاملة بالشأن السوري في تركيا، وغالبيتهم لم يردّوا بأي شيء».

ويتساءل خالد: «أين العدالة في مؤسسات المعارضة والمنظّمات السورية؟ أحملُ عدّة شهادات، وخبرةً عمليةً جيدة، ولم أوفقُ بفرصة عملٍ محترمة، بينما هناك الكثير ممن لا يملكون أية مؤهلاتٍ ويعملون كمدراءٍ منظمات».





رواتب الموظفين في سوريا شروط تعجيزية ورحلات محفوفة بالمخاطر

جورج ك.ميالة

إثبات وجودهم في حلب، وتسجيل أسمائهم في إحدى المدارس بمناطق سيطرة النظام، وأن يأتوا بأوراق تثبت أنهم على رأس عملهم، من أجل استلام الراتب.

تقوم الآنسة ختام من السفارة: «شهرياً أسافر إلى حلب خمسة أيام. يغض مدير المدرسة النظر عن غيابي باقي أيام الشهر، تسهيلاً لأمرى. هذه الأيام الخمسة أقضيها غير مستقرّة في بيوت أقاربي، وأدفع خمس راتبي من أجل استلامه، بين تكاليف سفرٍ ومصاريف في حلب».

وتضيف لـ«صور»: «المحسوبيات منتشرة، لديّ زميلة من مدينة طرطوس زوجها ضابط في أكاديمية الأسد، يرسل لها محاسب الترتيب راتبها شهرياً دون اشتراط وجود أية وثائق للدوام في حلب، لأن زوجها ضابط برتبة مقدم!».

أما محمد، من معرّة النعمان، فيروي لـ«صور»: «تنتظر حواجز النظام بالقرب من أكاديمية الأسد أول الشهر بفارغ الصبر، بانتظار نزول الموظفين إلى حلب وجلب رواتبهم، إذ ندفع ٥٠٠ أو ألف ليرة شهرياً للحاجز المجاور للأكاديمية. أصبح الأمر عرفاً لا أحد يناقش فيه».

منهم يخاطرون بأنفسهم بالنزول إلى إدلب لقبض الراتب.

يقول يوسف (٤٧ عاماً)، وهو موظف في مصرف التسليف الشعبيّ بالباب، بريف حلب الشرقيّ، لمجلة «صور»: «قبل نحو خمسة أشهر كنت أسافر من الباب إلى حلب لاستلام راتبي من معتمد الرسوم هناك. ورغم صعوبة الطريق، والقصف الذي تتعرّض له بعض السيارات، كنت أصرّ على السفر شهرياً. أدفع أجرة الطريق ذهاباً وإياباً ثلاثة آلاف ليرة، وراتبي عشرون ألف ليرة، أي أنني أدفع ١٥٪ من راتبي أجور مواصلاتٍ للحصول عليه».

ويضيف: «اعتقل ابن عمي على حاجز أثناء سفره، ما جعلني ألغي فكرة السفر. وأصبح معتمد الرسوم يرسل لي الراتب متخاضياً عن عدم وجودي، مقابل اقتطاع ألفي ليرة سورية منه».

ويزيد قائلاً: «ألفا ليرة مني، وهناك مئات الموظفين مثل وضعي. أتوقع أن معتمد الرسوم يجمع مئات الآلاف شهرياً بهذه الطريقة، وأظنّ أنه يتعامل مع موظفين أعلى منه، وربما يشاركه المدير».

أما بالنسبة إلى موظفي وزارة التربية فعليهم

يزيد الوضع الأمني والعسكريّ، إضافةً إلى تقسيم سوريا بين عدّة مناطق نفوذ، من أعباء الحياة التي تواجه الموظفين في حكومة النظام، من أبناء المناطق المحرّرة وتلك الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية ومناطق حزب الاتحاد الديمقراطيّ الكرديّ، الأمر الذي يحرم مئات آلاف الموظفين من مصدر عيشهم الوحيد.

موظفو إدلب في مهبّ الريح، ومحسوبياتٍ واعتقالاتٍ في حلب

قبل سيطرة قوّات المعارضة على مدينة إدلب، نقل النظام الكثير من مؤسّساته ومدرائها إلى مدينة جسر الشغور، وتمّ إيقاف توزيع الرواتب على موظفي المحافظة. ولكن سيطرة الثوار على جسر الشغور لاحقاً جعلت وضع الموظفين في مهبّ الريح، لا أحد يعرف من أين يستلم راتبه، والكثير منهم ينتظر قراراتٍ جديدةً لحكومة النظام لمعرفة مصير رواتبهم.

بعد سيطرة قوّات المعارضة على الكثير من مناطق إدلب، جرت عادة موظفي حكومة النظام أن يقبضوا رواتبهم من مدينة إدلب، كل حسب الوزارة التي يتبع لها، وكان الكثير

موظفو مناطق سيطرة داعش

كان موظفو محافظة الرقة، في الأشهر السابقة، يستلمون رواتبهم من مدينة دير الزور الواقعة تحت سيطرة النظام، حيث اعتادوا السفر شهرياً من أجل قبض هذه الرواتب. يقول الناشط الإعلامي محمد مصارع لمجلة «صور»: «بعد حصار داعش لدير الزور، حوّل النظام رواتب حوالي ٦٠ ألف موظف من الرقة إلى حماة، وقدم بعض التسهيلات، فأصبحت النساء يوكلن أحد معارفهنّ في حماة لاستلام الرواتب وإرسالها لهنّ». ويضيف مصارع: «يشكل الأمر صعوبة كبيرة، بسبب بُعد الرقة عن حماة، وارتفاع أجور التحويل والمواصلات وصعوبتها، لذلك اعتمد أغلب الموظفين على تجميع رواتبهم كل عدّة شهور وتحويلها دفعة واحدة، ما شكّل زيادة في الأعباء، فغالبية السوريين اليوم يعيشون يوماً بيوم وشهراً بشهر، إن استلموا رواتبهم أمنوا متطلباتهم الأساسية، وإن لم يستلموها ازدادت مصاعب الحياة عليهم، واعتمدوا على الاقتراض من الآخرين».

رواتب درعا تحت عين الأمن

مؤخراً، أصدر النظام قراراً يقضي باستلام

موظفي محافظة درعا رواتبهم من منطقة «درعا المحطة» بمدينة درعا، والواقعة تحت سيطرة النظام.

تقول الناشطة الإعلامية سارة الحوراني لمجلة «صور»: «يشترط محاسبو المديرية شروطاً في غاية الصعوبة، أولها أن يحمل الموظف وثيقة موقعة من مديره تثبت مواظبته على الدوام، إضافة إلى وثائق تثبت تسديده لفواتير الكهرباء والماء والاتصالات والضرائب الأخرى، ويتم استلام الراتب بشكل شخصي». فيما يشبه أبو عمر الذهاب لاستلام الراتب من درعا المحطة بالدخول إلى فرع الأمن، ويقول لـ«صور»: «هناك تفتيش دقيق للرجال وللنساء على أبواب المديرية، ويستلم الموظف راتبه بحضور عناصر الأمن. من لديه أدنى شك بأنه مطلوب للأجهزة الأمنية لا يستطيع حتى التفكير باستلام راتبه، لأن من يُعتقل اليوم من أبناء محافظة درعا تتم تصفيته في السجون والمعقلات، على الأغلب». ويسخر أبو عمر من اشتراط المديرية وجود وثائق تثبت دفع الضرائب: «الكثير من الموظفين يضطرون إلى دفع فواتير الكهرباء، رغم غيابها منذ أكثر من عام، ويدفعون

ضرائب النظافة، رغم أن بيوتهم هدمها طيران النظام».

وتصف الحوراني استلام رواتب أهل درعا بالـ«رحلة»، وتقول: «يبقى الأهل على أعصابهم منذ ذهاب الموظف وحتى عودته، ويحتاج الأمر إلى تحضير نفسي لمدة أسبوع». وتعلّق: «قبض مئة دولار أو أقل لتأمين المتطلبات الأساسية للعائلة، في درعا، قد يسبّب موت رب العائلة على يد الأجهزة الأمنية، فقط لأنه ابن منطقة تائرة في وجه النظام!».

مراجعات أمنية تعجيزية لطالبي التقاعد

نتيجة الصعوبات التي يقاسيها موظفو سوريا في الحصول على رواتبهم، يلجأ الكثير منهم، ممن ينوي السفر إلى خارج سوريا، إلى التقدّم بطلب للتقاعد المبكر، أملاً في الحصول على تعويض نهاية الخدمة، علّه يكون سندا في رحلة السفر. لكن الموظف يصطدم بقائمة مراجعات أمنية، تطيل مدة الحصول على التقاعد المنشود.

يتحدّث أبو محمد (٥٦ عاماً، من مدينة حمص) لمجلة «صور»: «بعد أن تقدّمت بطلب التقاعد، اشتراطوا عليّ مراجعة المخابرات الجوية والأمن العسكري وأمن الدولة في حمص. وبعد أن ذهبت إلى عدّة مراجعات، تحمّلت فيها جميع أنواع الذلّ، طلبوا مني مراجعة الإدارة العامة للمخابرات بدمشق، فقامت عندها بالسفر، مع عائلتي، عبر إدلب إلى تركيا، دون أن أُنقاع وأحصل على تعويض».

ويضيف أبو محمد: «أنا اليوم، في نظر الحكومة، متهرّب من الوظيفة. وربما صدر في حقيّ أمر اعتقال باعتبار أنني متغيّب عن عملي، وغادرت سوريا بطريقة غير شرعية».



«هناك قطاع من المعارضة يرى أنه محتاجٌ إلى من يسقط له السلطة وينصبه بديلاً عنها وهذا شأنٌ لدى المعارضة الخارجية» مجلة «صور» تجري لقاءً مع المفكر سلامه كيلة

حاوره: مجيد محمد

التفاهم الأمريكي الإيراني أساساً في الحل السوري، إذ إن أمريكا لا تريد أن تمنح إيران دوراً مباشراً في سوريا، لأنها لا تريد إرباك الوضع الصهيوني، وخاصةً بعد رفض الأخير الاتفاق النووي.

توضح هذه الخريطة أن الأمور تناقش ضمن هذه الأروقة، أما السؤال حول قرب أو بعد هذا الحل فذلك غير واضح. ربما هناك ميل إلى تسريع الحل على ضوء التفاهم الأخير، والانتقال إلى جنيف ٣ للوصول إلى شكل حل ما في البلاد.

قطعت الثورة شوطاً سلمياً لا بأس به في البداية، ثم بدأت القوى المتطرفة بشكلها الإسلامي تتسلل إلى داخل المجتمعات التي احتضنت الثورة، لتضفي طابعاً مغايراً عليها. ثم ما لبثت هذه القوى أن تصارعت على مناطق النفوذ، وسيطرت على مساحات كبيرة من المناطق التي انسحب منها النظام، وبدأت بتطبيق مشاريعها. كيف ترى طبيعة الصراع بين هذه القوى؟ وما هي التقاطعات بينها وبين الثورة بطابعها المدني؟ وهل يمكن القول إننا سنرى سوريا مدنية في حال آلت كفة الصراع لصالح هذه الجماعات، خاصة وأن البعض يرى في هذه القوى المتطرفة وصعودها مرحلة آتية ومؤقتة وحتمية في ظل انغلاق أفق الحل؟

أعتقد أن الأمر يحتاج إلى توضيح وتدقيق، لأن الثورة السورية انطلقت سلمية، وكانت هناك مثالية عالية في هذا الموضوع، وكنا نقدر الشباب الذين يتظاهرون رغم

من مواليد مدينة ببرزيت في فلسطين سنة ١٩٥٥ . بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة بغداد سنة ١٩٧٩، عمل في المقاومة الفلسطينية ثم في اليسار العربي، ولازال ينشط من أجل العمل الماركسي العربي. سجن ثمانية سنوات في السجون السورية. كتب في العديد من الصحف والمجلات العربية مثل الطريق اللبنانية والنهج ودراسات عربية والوحدة.

فحين بدا أن النظام يهوي في نهاية العام ٢٠١٢، ازداد اعتماده بشكل متسارع على قوى خارجية، وأقصد هنا إيران، التي دفعت إلى إرسال حزب الله ومن ثم الكتائب الطائفية العراقية ومن ثم قواتها بشكل مباشر، كالحرس الثوري الإيراني، ما جعلها تمسك بالقرار في دمشق. وهذا الوضع يجعل الحل في سوريا مرتبطاً بالوضع الدولي، أي بدور قوى دولية وإقليمية معينة أمسكت بمجمل الأوراق. فأمریکا حاولت أن تجعل من روسيا راعية للحل السياسي في سوريا، وروسيا أيضاً تدعم النظام بالسلاح الذي يقتل الشعب السوري، إضافة إلى إيران والسعودية. ومع هذه الحال، من المفروض أن نتابع إمكانية حدوث تفاهات بين هذه القوى، وخاصةً عقب التفاهم الأمريكي الإيراني حول الملف النووي، ومحاولة الوصول إلى تفاهات حول دور إيران الإقليمي، لأن أمريكا تضع التفاهم مع إيران في مقدمة أولوياتها في المنطقة. لكن هذه التفاهات يجب أن لا تكون في الحدود التي تطلبها إيران، أي يجب أن لا تكون من خلال الهيمنة الشاملة على الشرق الأوسط، ولذلك يجب أن يكون

تدخل الثورة السورية عامها الخامس وسط استمرار حالة الاستعصاء وغياب أفق واضح للحل السياسي، وتأزم الوضع العسكري الذي لا ينبئ بحسم سواء بالنسبة إلى المعارضة وتشكيلاتها العديدة أو إلى النظام. مؤتمرات انقضت وأخرى يحضر لها، فيما تستمر القوى العظمى في مصادرة القرار الدولي من خلال توازنها ومصالحها في سوريا خاصةً والإقليم عامةً. بعد كل هذا الكم من الضحايا والدمار، ما هي فرص الوصول إلى حلٍ سياسيٍّ أو حتى عسكريٍّ؟ وهل نحن أمام سنة خامسةٍ شبيهةٍ بالسنوات الأربع التي سبقتها؟

لا أستطيع أن أجزم أن هناك سنةً خامسةً أم لا، لأن الوضع معقدٌ ومتداخلٌ ومركبٌ. إذ لا يستطيع أحدٌ أن يعرف السياق الذي تسير فيه الأمور، رغم جملة من المسائل التي تشير إلى إمكانيات للحل في البلاد. من المؤكد أن هناك استعصاءً، سواء نتيجة تشتت الكتائب وغياب الفعلين السياسي والعسكري المنظم، أو نتيجة إدخال قوى أصولية مدمرة، أدخلت أصلاً لتخريب الثورة وإدخال الشعب السوري في صراعٍ متعدّد.



علمهم أن ما سيقابلهم هو الرصاص، لكن عنف السلطة ووحشيتها وهتكها كل القيم جعل الشباب ينتقل من التظاهر إلى حمل السلاح، وهنا كان الخطر كبيراً. لأن الانتقال إلى السلاح يحتاج إلى تنظيم عالٍ وإلى دقةٍ في السياسة والتكتيك، فالأمر ليس سهلاً وهيناً، لذلك حذرتُ من هذه الخطوة منذ البداية. ولكن، للأسف، غابت القوى السياسية ودفعت باتجاهات خاطئة في العمل المسلح، مثل مفهوم التحرير والسيطرة على المدن، دون حساب موازين القوى وما هو أكثر أهميةً في الصراع ضد السلطة، أي استمرار الحراك الشعبي مع عملٍ مسلحٍ موازٍ يُدعم بشكلٍ مختلفٍ عما حدث، أو الانتقال إلى تحويل الثورة إلى عملٍ مسلحٍ كما حدث بالفعل.

في الجانب العملي، كان هدف هذه المجموعات هو تخريب بيئة الثورة وإرباكها واختراقها عبر تلك المجموعات التي تعمل مع الأجهزة الأمنية لتصفية بني الثورة الأساسية وتهديمها من الداخل، حتى تظهر كأنها ثورةٌ يقودها إرهابيون. وبالتالي يدفع النظام إلى تحريضٍ عالميٍّ يصبُّ في مصلحته.

فداعش تسيطر على جزءٍ كبيرٍ من المنطقة الشرقية، والنصرة على مناطقٍ شمالية، وجيش الإسلام على جزءٍ من ريف دمشق، وهذا يشكل خطراً على الثورة ذاتها، كما يحدث في اليرموك بدمشق. هذه القوى مهمتها الأساسية هي تسهيل فاعلية الدول والنظام السوري، وهي لا تملك مشروعاً طويلاً الأمد. وحين يتحقق الهدف السياسي من دورها سينتهي وجودها بشكلٍ طبيعيٍّ، كما حدث في أفغانستان والعراق، وسنلمس في سوريا أن دور تلك المجموعات والتنظيمات كان تخريب الثورة. وحين يتم الوصول إلى اتفاقٍ عامٍّ، ستتلاشى هذه المجموعات إلى حدٍّ كبيرٍ.

تم هذا السيناريو بمساعدة من الدول الإقليمية، كالسعودية ودول الخليج، التي وفرت المال والسلاح، لخشيتها من انتقال الثورة إليها في حال انتصرت ثورة السوريين، عبر تحويل منظور الثورة إلى صراعٍ طائفيٍّ وحربٍ دوليةٍ على الإرهاب، وفتح حربٍ بين المجموعات الإسلامية من جهة، والشعب السوري من جهةٍ أخرى، والآن هذا هو الوضع العامُّ تماماً.

لو عدنا قليلاً إلى الوراء سنرى أن القوى التي كانت مرشحةً لقيادة أية عمليةٍ تغييرٍ محتملةٍ داخل المجتمعات العربية هي قوى اليسار ذات الطابع العلماني المدني، في ظل غيابٍ كاملٍ للييسار الراديكالي الذي دُجن كغيره من القوى إبان حكم الأنظمة

هناك نجاحٌ سلبيٌّ في ذلك، إذ باتت هذه المجموعات شوكةً في وجه الثورة، وبالتالي أصبح الشعب السوري يقاتل على عددٍ من

في هذه اللحظة بدأت قوىٌ تدفع باتجاه الأسلمة، وتمثلت ببعض القوى السورية وبعض الدول الإقليمية، إذ كان واضحاً أن النظام أراد إظهار إسلامية الثورة، كما كانت الدول الإقليمية تدفع بنفس الاتجاه لتشويه الثورة، لأن الأسلمة والتسلح سيؤديان بالضرورة إلى تلك النتيجة. فبدأ النظام بإدخال المجموعات الأصولية، بدءاً من إخراج من كان معتقلاً لديه، وهم كوادر وقياداتٍ في تنظيم القاعدة، الذين يهيمنون الآن على المشهد الأصولي، ك(جيش الإسلام وحركة أحرار الشام وجبهة النصره وجزءٍ من داعش). وكان جلياً أن الهدف من ذلك هو أن تسيطر هذه القوى على المناطق التي انسحب منها النظام بعد عامٍ من الثورة. فالنظام كان يعي تماماً أن وجود هذه المجموعات سيجعل الصراع الأساسي بينها وبين الشعب السوري، لأن هذه المجموعات تسعى إلى إقامة الخلافة.

الاستبدادية، لكن ما حدث خالف كل التوقعات، صعدت تيارات إسلامية على حساب قوى التغيير المحتملة التي ناضلت طويلاً وذاقت ألوان العذاب من تلك الأنظمة. هل ترى أن مشكلة اليسار العربي مشكلة بنيوية، أم أنه لم يتجاوز كونه يساراً اقتصر على مثقفين لم يجدوا أطراً تنظيمية جدية يعولون عليها في الأحداث الكبرى، أم أنه حوصر في شكل أحزاب ضعيفة لم تستطع التغلغل في بيئتها الاجتماعية؟

من الأساس، كان اليسار ينقسم إلى شقين، اليسار القومي الذي هيمن على السلطة في العديد من البلدان العربية، وأدخل المجتمعات -بعد القليل من التطور- في أزمت، نتيجة الطابع الشمولي والاستبدادي للسلطة، ولهذا لم تعد بقاياه قادرة على الفعل وأصبحت قوى ضعيفة في العديد من البلدان. وفي المستوى الآخر كانت هناك الأحزاب الشيوعية التي راهنت على تطور تقوم به البرجوازية بالأساس، في الوقت الذي كانت فيه الأخيرة عاجزة عن القيام بذلك، وحين استلمت الأحزاب القومية السلطة أصبحت تلك الأحزاب ملقحة بها. وبات واضحاً منذ السبعينيات والثمانينيات، وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، أن هذه القوى أمست هامشية وتعيش حالة من الشبخوخة في سياق انفصال كامل عن الصيرورة المجتمعية التي كانت تتشكل، فقطاع منها أصبح ليبرالياً وركز على الديمقراطية والحرية فقط، وأقسام أخرى ظلت متحجرة لا ترى سوى الإمبريالية كقوة معادية.

لكل هذا، حين بدأت الثورة كان واضحاً أن اليسار يكاد أن يتلاشى وليست له رؤى أو برامج، ولم يكن يعتقد أن الشعوب قادرة

على أن تنهض وتقوم بثورات كبيرة. بالتالي وجدنا، واقعياً، أن هناك فاصلاً جليلاً بين الشباب والكهول، ولكنه، في الواقع، يعبر عن الاختلاف العميق بين قوى باتت كهلة من حيث الفكر والتصورات والقدرة على الفهم، وفئات شابة تبحث عن أفق ومنظور، لم تكن تعرف السياسة قبل الثورات لكنها دخلتها عبرها، ولا تزال تجرب وتحاول أن تفهم. هذا الوضع جعل اليسار غير قادر على لعب دور أساسي كما كان متوقعاً، وأمسى نائهاً لا يعرف الدور المنوط به أو الذي يجب أن يلعبه.

هناك الآن قوة دولية تشارك في العمليات العسكرية داخل سوريا، وإن كان تدخلها مقتصرًا في هذه المرحلة على قتال تنظيم الدولة الإسلامية وإضعاف قدراته على المدى الطويل. هل يمكن القول إن هذا التدخل الطويل نسبياً قد يجرّ التحالف الدولي إلى حرب شاملة على طرقي الصراع الرئيسيين (داعش والنظام)، بحيث يشكل هذا الرهان مخرجاً قد تحوّل عليه المعارضة السورية وتبني تصوراتها الجديدة استناداً إلى هذه القراءة، للوصول إلى تحقيق الغرض الأساسي من الثورة ألا وهو إسقاط النظام؟ أكيد أن أطراف المعارضة تراهن على ذلك، وتتوهم أن أمريكا ستنجرّ إلى صراع مع النظام. وقد أقامت هذه المعارضة استراتيجية، منذ البداية، على أن التدخل الخارجي وحده هو الذي سيسقط النظام. وهذا التصور وهمي، فليست هناك حرب حقيقة بين أمريكا وداعش، والأخيرة تلعب دور الورقة التي تسمح بتدخل أمريكي من أجل فرض أجندة سياسية بالأساس. ولهذا فإن أمريكا تغطي حرب داعش ضد أطرافٍ داخلية ولا تقصف مواقعها إلا

بشكل عابث، كقصف مواقع وهمية وإنزال أسلحة للتنظيم في العراق وحتى في عين العرب (كوباني). وكما قلت سابقاً، أمريكا تلعب بالورقة السورية في إطار الحوار مع إيران. هذا السياق الوحيد الذي تتدخل فيه الولايات المتحدة، وهي تدفع باتجاه تحويل الصراع من الصراع ضد النظام إلى صراع ضد داعش. إن الوهم بإمكانية التحوّل في الموقف الأمريكي يسمح بالقبول بهذه المعادلة والتبرير للقوة التي دُرّبت لمواجهة داعش، ولكن أمريكا تريد سوريا ورقة، لأنها ليست معنية بمصيرها. وكان هذا واضحاً منذ بداية الثورة، إذ استفادت من كل الصراعات التي دارت فيها، وبالتالي أضعفتها من خلال تدعيم أشكال من الأصوليات الدينية، وكل هذا للوصول إلى تفاهم مع إيران. وربما سيكون ذلك من خلال تفاهم أمريكي روسي إيراني، وربما سعودي، لترتيب وضع سلطة جديدة في سوريا.

تريد أمريكا تكثيف الصراع في العراق لتغيّر معادلة السلطة هناك لمصلحتها، وبالتالي جعل السلطة العراقية بديلاً عن القوة الإيرانية، دون إهمال الوزن الإقليمي لإيران. أما في سوريا فهي تريد نظاماً قائماً على أساس جنيف 1، وأن يكون لروسيا دور رئيسي فيه، لإبعاد الوجود الإيراني منعاً لخلق الحساسية مع الكيان الصهيوني. أما أن تتطور الأمور إلى حرب بين أمريكا والنظام فهو تفكير وهمي تماماً، وذلك لأن هناك قطاعاً من المعارضة يرى أنه محتاج إلى من يسقط له السلطة وينصّب بديلاً عنها، وهذا شائع لدى المعارضة الخارجية، كجماعة الإخوان المسلمين وغيرها.

في المواطنة والعدالة وما بينهما من اتصال

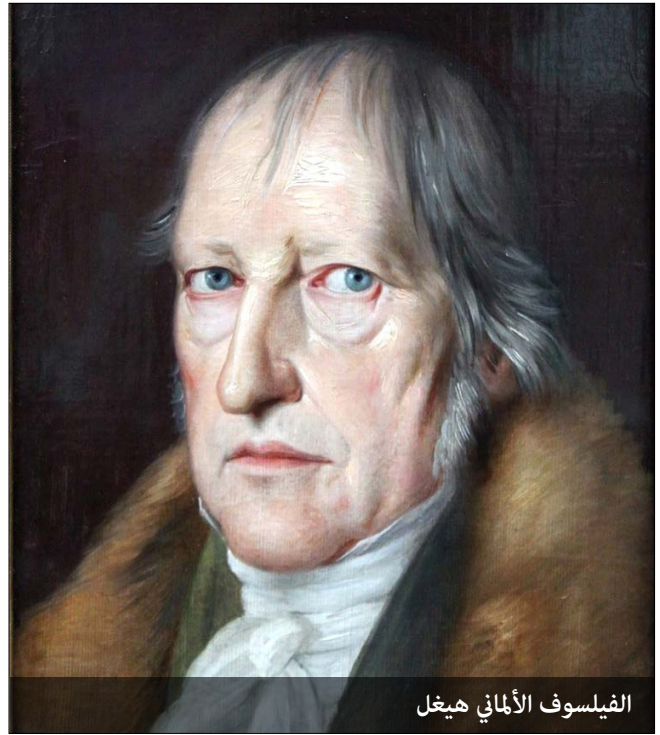
جاد الكريم الجباعي

لا بد أن يتجه السوريون والسوريات، في قادمات الأيام، إلى عقد اجتماعي، لن يكون عقداً جديداً يضمن استقرار المجتمع وموّه وازدهاره، ويمهّد لتحوّل جذريّ إلى الديمقراطية، إن لم يتأسس على مبادئ العدالة. إذ نعتقد بمبادئ العدالة وثيقة الصلة بمبادئ المواطنة الحديثة. ومع أن الحرب الدائرة اليوم تشبر إلى أن موازين القوى هي التي ستحدّد العقد الاجتماعيّ، نراهن على إمكانية عقد اجتماعيّ يقوم على مبادئ الحقّ والأخلاق المشتركة بين الجميع، ويعترف بها الجميع، وهو رهانٌ على أن الفرد الإنسانيّ عاقلٌ وأخلاقيّ، وأن بوسع الأفراد والجماعات أن يدركوا أهمية تحقيق مصالحهم الخاصّة في إطار المصالح الوطنية المشتركة. وهذا مما يجعل المصالح الخاصة مستتيرة، ويضفي عليها مشروعية قانونية وأخلاقية.

العدالة في اللغة من العدل وهو ضدّ الجور، وتعني المساواة والتكافؤ. ومن أحد وجوهها تعني الإنصاف، أي أخذ الحقّ وإعطاءه، ويقال انتصف منه، وانتصف له، أي أخذ حقه منه. والنصف: اسم الإنصاف، وتفسيره أن تعطيه من نفسك النصف أي تعطيه من الحقّ كالذي تستحقّ لنفسك. ويقال: انتصفتُ من فلان أخذتُ حقيّ كاملاً حتى صرتُ أنا وهو على النصف سواءً. وأنصف فلان عدل. وتناصفوا أنصف بعضهم بعضاً وأنصف كلُّ منهم الآخر من نفسه.

هذا المدخل اللغويّ، على أهميته، لا يمضي بنا نحو مفهوم العدالة الحديث، ومن ثمّ إلى مفهوم العدالة الاجتماعية، كما أنضجه وأرهفه الفكر الإنسانيّ الحديث. لكن المهمّ في هذا المدخل أن العدالة تحيل على الفضيلة الأخلاقية، على الصعيد الفرديّ، وتؤسّس مفهوم العدالة الحديث الذي يحيل على الفضيلة السياسية، أو «الفضيلة المدنية»، على صعيد المجتمع والدولة ونظام الحكم. والفضيلة في اصطلاح الفلاسفة وسط بين رذيلتين. والفضيلة المدنية هي المواطنة المتساوية والاحتكام إلى قانون عامّ. تكتسب فكرة العدالة أهميتها النظرية والعملية، اليوم، من ارتباطها الوثيق بالحرية والاستقلال الذاتي، والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية، وتكافؤ الفرص، أو تساوي الشروط، والمشاركة المتساوية في الحياة العامة وحياة الدولة، أي بمبادئ المواطنة من جهة، وارتباطها بمفهومَي الخير والحقّ من جهة ثانية. ولعلّ ارتباطها بمفهومَي الحق والخير مما يجعلها موضوع تأويلاتٍ شتى واجتهاداتٍ مختلفة، سواء من جهة تعيين حقوق الأفراد وحقوق الجماعات والمجتمع وتعارضها، أو تعيين ما هو خيرٌ لكلّ فرد على حدة ولكلّ جماعة على حدة، وما هو خيرٌ للمجتمع كله، أو تعيين علاقة الحقّ بالحقيقة واختلاف رؤى الأفراد والجماعات لما هو حقّ، ولما هي الحقيقة.

ولكن الجوهر في هذا كله هو التآليف بين الحرية والمساواة، وتقديهما بقبود العقل (العمليّ) والخير العامّ والمصلحة/ المصالح المشتركة والأهداف أو الغايات المشتركة، وتعيّن الحدود بين الحيات الشخصية للأفراد وبين الحياة النوعية (العامة)، أي الحياة الاجتماعية والسياسية بما هي الحياة



الفيلسوف الألماني هيغل



لوحة من عام ١٦٤٨ تمثل اتفاقية وستفاليا التي أدت إلى نشوء الدول الأوروبية الحديثة



مختلفة، وجماعات متفاوتة في القدرة والثروة على أساس ما هو عامٌ ومشتركٌ فيما بينها، على وجه الإنصاف. التسوية على وجه الإنصاف هي التسوية التي يربح فيها الجميع، على اختلافٍ في نسب الربح، وهو ما نعنيه بالتوليف بين الحق والخير، وفق مبادئ وإجراءات مقبولة من الجميع. وليس ربح الفئة (س) دوماً خسارة للفئة (ص) إلا بمنطق الحرب.

ونذهب دوماً إلى أن اختلاف الأفراد، واختلاف الذكور عن الإناث، هو شكل تعين الحرية وشكل ممارستها، فالحرية، في نظرنا، ليست «مشكلة فلسفية»، وليست مجرد قيمة أخلاقية أو مقولة ميتافيزيقية، بل معطى وجودي (أنطولوجي) يتعلق بالطبيعة الإنسانية. الحرية هي ماهية الكائن الإنساني، ماهية الفرد الإنساني وجوهه، هي إنسانيته، إذا تجرد منها ينتكس إلى ماضيه الحيواني، وإذا جرد منها، بأية صورة من صور التجريد، يتحول في نظر من يجرده إلى موضوع لسلطته ومادة لإظهار صلفه وغطرسته. لذلك نصف العلاقات الاجتماعية بصفتين متداخلتين ومتجادلتين: علاقات ضرورية، كالعلاقة بالأسرة والدولة، بالتحديد؛ إذ ليس بوسع الفرد أن يعيش لا خارج الأسرة، وهي مؤسسة طبيعية،

والأوكسجين، اللذين يتركب منهما الماء، فإذا فصل أحدهما عن الآخر صار الهيدروجين ساماً والأوكسجين حارقاً، وكذلك المساواة والحرية. من هنا تقتزن العدالة بالمواطنة اقتزائاً ضرورياً، بحيث تبدو كل منهما شرطاً لإمكان الأخرى.

نذهب دائماً، في هذا المجال، إلى أن الحرية هي ماهية الفرد الإنساني وجوهه، ذكرًا كان الفرد أم أنثى، وهي بالضبط قوام إنسانيته أو كونيته. الحرية المؤسسة في الاختلاف وعليه هي ما يجعل المساواة والتكافؤ ممكنين، على اعتبار المساواة هنا مساواة في الحيثية الإنسانية وفي عضوية المجتمع والدولة ومؤسساتهما، أي في المواطنة المحلية والعالمية، وإلا كانت المواطنة انتماءً عصبياً وعنصرياً. لذلك لا تزال النزعات الوطنية أو القومية ملوثةً بالعنصرية والميول الإمبريالية، وهاتان العنصرية والإمبريالية متلازمتان.

في ضوء الاختلاف والتفاوت، اللذين لا يمكن حذفهما أو حذف أيٍّ منهما، تبدو لنا العدالة صيغةً عقلانيةً وأخلاقيةً، بالتلازم الضروري بين العقل والأخلاق، للتوفيق أو التوليف أو التسوية بين رغباتٍ مختلفة وبواعث أو دوافعٍ مختلفة وإراداتٍ مختلفة ومصالحٍ مختلفةٍ وغاياتٍ

الأخلاقية للأفراد والجماعات. فهي، أي العدالة، حدٌ أخلاقيٌّ على الاستثثار والاحتكار والتسلط والاستبداد والظلم والتعسف، وشرطٌ ضروريٌّ للتشارك الحر في الحياة العامة وحياة الدولة. فالطابع العمومي للمؤسسات الاجتماعية والسياسية، والطابع العمومي للدولة لا يتأسسان إلا على مبادئ وقيم إنسانية مشتركة، لا بين أفراد المجتمع المعني والدولة المعنية فقط، بل بين أفراد النوع. فالقيم الاجتماعية والسياسية (الوطنية) التي تستحق الدفاع عنها هي قيمٌ كونيةٌ أو عالمية، وهذا معنى كونها عقلانية.

الحرية وحدها، مطلقةً من أي قيد ومشرفةً ذاتياً، قد تفضي إلى الفوضى وتفكيك العلاقات الاجتماعية والروابط الإنسانية، و«حرب الكل على الكل»، بتعبير توماس هوبز. الحرية المطلقة من أي قيد والمشرفة ذاتياً هي مبدأ الجماعات الإرهابية، في كل زمان ومكان. والمساواة وحدها، مطلقةً من أي قيد، تقتل الحرية وتعصف بالكيان الإنساني للأفراد والجماعات والمجتمعات، وتجعل منهم مجرد قطعان بشرية. لذلك ننظر إلى العدالة اليوم على أنها تأليف أو تركيب من الحرية والمساواة، على ما بينهما من تناقض، كتناقض الهيدروجين

الطوعية»، واللاإنسانية المرادفة للعنف والاعتصاب والعدوان والاحتلال والاستعمار.. حقيقتان بشريتان وتاريخيتان. ونجادل في أن ما تعدّ نزعة عدوانية متأصلة في الطبيعة البشرية، ليست سوى راسب من رواسب المرحلة الحيوانية من مراحل تطوّر النوع، توقظها ظروف وأوضاع اجتماعية اقتصادية وسياسية للإنسانية، أي إن ما تسمى «نزعة عدوانية» هي، في الواقع، غريزة طبيعية في الحيوان، لا في الإنسان الذي قطع حبله السري الذي كان يربطه بالطبيعة غير العاقلة وغير الأخلاقية. فليس التمدّن سوى ابتعاد أو نأي متواتر ومطرّد عن الغرائز الطبيعية، التي يتشارك فيها الإنسان والحيوان، وأسنه مطرّدة لهذه الغرائز. الطبيعة الإنسانية عاقلة وأخلاقية، لا ينفصل فيها العقل (الذاتي والموضوعي) عن الأخلاق (الذاتية والموضوعية). لأن العقل هو عقل الفرد أساساً، والأخلاق أخلاق الفرد أساساً، لا يظهران إلا في الحياة الاجتماعية.

الشرط الأولي للعدالة هو أن يكون بمقدور الأفراد والجماعات أن يقولوا، أو أن تقول، (لا) من دون أن يتعرّضوا، أو تتعرّض، للمساءلة أو القمع أو الاستبعاد. أي إن الشرط الأولي للعدالة هو اعتبار قوّة السلب أو النفي على درجة واحدة من الشرعية مع قوّة الإيجاب والإثبات أو التوكيد، وتلك هي العلامة الأبرز على الحرّية والشرط الرئيس لحرّيات متساوية للجميع. يتضمّن هذا الشرط أنه لا يحقّ لفرد أو لجماعة ثقافية أو لفئة اجتماعية أو لقوّة سياسية أن يقرّر وحده، أو تقرّر وحدها، مبادئ الحقّ والأخلاق، ويفرضها، أو تفرضها، على الآخرين. كما يتضمّن أن الحقّ لا تقرّره القوّة، بل تقرّره الحقيقة/ الحقائق الواقعية التي يدركها الجميع، وإن من زوايا مختلفة ومواقع مختلفة، ويمكن التوصل إلى اتفاقٍ عليها بالمناقشة العامّة والحوار المفتوح.



لمذهبه المثالي القائم على مصادرة مسيحية، وعبر ماركس عن ذلك بطريقة مختلفة وصورة مختلفة حين اعتبر أن الدولة هي «الحياة الأخلاقية للشعب» أو حياته النوعية، كما سبقت الإشارة. رأى هيغل أن الروح الموضوعي هو الروح وقد خرجت من جوانبها، وأوجدت نفسها في العالم الخارجي، وليس المقصود بالعالم الخارجي عالم الطبيعة، لأن هذا العالم موجود بالفعل، ولكن العالم الذي يظهر فيه الروح الموضوعي، وهو عالم تخلقه (الروح) بنفسها، لكي تصبح موضوعية. وهذا العالم هو، بصفة عامة، عالم المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية، كالفانون والأسرة والمجتمع والدولة. وهو لا يشمل هذه المؤسسات وحدها، ولكنه يشمل كذلك العرف والعادات والتقاليد والحقوق والواجبات والأخلاق.

ومن ثمّ، فإن جوهر التراجيديا الإنسانية هو الانفكاك من قيود الضرورة شيئاً فشيئاً ومرّة تلو مرّة، بدءاً بالضرورة/ الضرورات الطبيعية. ولذلك لا نضفي على الحرّية قيمة إيجابية مطلقة، ولا نضفي على الإنسانية قيمة إيجابية مطلقة، فاللاحرّية أو التبعية و«العبودية

ولا خارج الدولة، وهي مؤسسة/ مؤسسات صناعية، وعلاقات طوعية أو حرّة هي شبكة العلاقات الأفقية التي تنسج المجتمع المدني وينسجها، مثالها الأبرز علاقات العمل وعلاقات الصداقة والحب الجنسي والعلاقات التعاونية والتشاركية، القائمة على الثقة والمودّة والاحترام والتكافؤ، وما يشوبها من أضرار وما يعترّيبها من اضطراب. العلاقات الأسرية مبدأ العلاقات الطبيعية، الأولية، وعلاقات المواطنة هي أفتحها وذروة تطوّرهما. بعبارة أخرى، للعلاقات الاجتماعية شكلان: علاقات فردية، أو ذات طابع فردي، تنسج الحياة الشخصية للفرد، وأخرى نوعية، أو ذات طابع نوعي، تنسج الحياة العامة للفرد نفسها أو نفسه، في إطار الجماعة أو المجتمع الصغير، وفي إطار المجتمع الكبير أو الكلي.

العلاقات الضرورية والعلاقات الطوعية لا تعيّن شيئين مختلفين لفردين مختلفين أو جماعتين مختلفتين، بل هما صفتان مختلفتان لعلاقات الفرد ذاته والجماعة ذاتها، صفتان لعلاقات كلّ فرد ذكراً كان أم أنثى بغيرها أو غيره من الأفراد، ولعلاقات كلّ جماعة بغيرها من الجماعات. وهكذا تندرج العلاقات الاجتماعية في جدل الحرّية والضرورة، ولنا فيه قول مختلف أيضاً عن القول السائد، الذي مفاده أن «الحرّية هي وعي الضرورة»؛ إذ نعتقد أن الحرّية تضع الضرورة أو تنتجها، وتتعين فيها، أي إن الحرّية تنتج نفسها في صيغة ضرورة، وتعمل، بلا كلل، على تفكيكها من داخلها ومن خارجها، فتعيد إنتاجها مرّة تلو مرّة، وتلكم هي قوّة السلب أو النفي الملازمة للكائن. ويجوز القول إن الضرورة هي الحرّية مموضعة أو متعيّنة، وكلّ تعين سلب أو نفي، حسب اسبينوزا، ولذلك رأى هيغل في الدولة حرّية موضوعية أو تجلياً للروح الموضوعي، وكان على حقّ، وإن قلب مقولة اسبينوزا لتصير: كلّ سلب هو تعين، وفقاً



النظام العالمي ونظرية الحريق

نارت عبد الكريم

أرباحه؟ في عمله المعنون «الحدث السياسي»، الصادر في العام ٢٠٠٣، يُشيرُ عدنان حب الله إلى الأزمة التي وصلت إليها الديمقراطيات الحديثة. فهي، بحسب وجهة نظره، لم تعد نموذجاً صالحاً لأنها أصبحت تخدم شعوباً بعينها وتؤمن رفاهيتها على حساب شعوب أخرى، وذلك بسبب نرجسيتها.

إنَّ تلك النرجسيَّة المريضة هي التي نراها تتجلى بوضوح حين يتفاخر البعض، وبالأخص أولئك المسؤولين والدبلوماسيون الغربيون، مستخدمين عبارات من قبيل قيم حضارتنا ونظامنا العالمي الحرّ وديمقراطيتنا، في كلِّ محفلٍ ومن على كلِّ منبر. إنَّ نظامنا العالمي هذا، الذي يتحكّم به تجار السلاح - أي تلك الدول العظمى التي تُنصّب نفسها مُشرعاً وقاضياً وحكماً وشرطياً في الآن عينه - لا يُدكرنا إلا بالمثل القاتل: حاميتها حراميتها.

فهي أكبر تاجر سلاح في العالم، وحصَّتها من صادرات السلاح تتجاوز ٣٠٪، ومن بعدها روسيا الاتحادية بنحو ٢٣٪، ثم ألمانيا بنسبة ١١٪، تليها فرنسا بـ ٧٪، وبريطانيا بنسبة ٤٪، ومن بعدهم هولندا والصين والسويد وإسرائيل. وتزوّد الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، دول الخليج بمختلف أنواع السلاح المتطور والحديث، في حين تزوّد روسيا كلاً من إيران وسوريا وحلفاءهما بالعتاد والسلاح والذخيرة.

لكن من المفارقات التراجيديَّة الكبرى التي نحيها منذ عقود أنَّ تلك الدول العظمى هي نفسها من يتحكّم بقرارات مجلس الأمن، الذي من المفترض أنَّ مهمته الأساسيَّة هي الحفاظ على السلم الدولي وإطفاء الحرائق وحل النزاعات والأزمات الدوليَّة من خلال تطبيق القانون وتحقيق العدالة والمساواة. فكيف يمكننا أن نصدّق أنَّ تاجر السلاح سيسعى بيديه إلى كساد تجارته وخسارة

إنَّ محاربة الحريق بالحريق أسلوبٌ ناجعٌ يستخدمه رجال الإطفاء للتعامل مع حرائق الغابات، ومن جهةٍ أخرى يتمُّ استخدامه في عالم السياسة لتحقيق مصالح عدَّة أطرافٍ مجتمعة. فبعض الدول، بسبب خشيتها من اندلاع النار في عقر دارها، تلجأ إلى تغذية الحرائق في دولٍ أخرى لإبعاد النار عن نفسها. وهو ما يصبُّ في مصلحة دولٍ عظمى تعتاش، مثل الطفيليات، على صناعة السلاح وتصديره. إذ يُقدَّر حجم تجارة السلاح في العالم بنحو ١٦٥٠ مليار دولار سنوياً. لذا فإنَّ العلاقة بين ازدهار هذه التجارة واستمرار الحروب والأزمات وتضاعفها علاقةٌ طردية. وما يحدث في سوريا منذ أربع سنوات، والآن في اليمن، على سبيل المثال، خير دليلٍ على ذلك.

ووفقاً لبعض التقارير تستحوذ الدول الخمس العظمى على ٧٥٪ من هذه السوق؛ إذ تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى،

في تمديد التصور الطائفي للصراع في سوريا

راتب شعبو

يحتدم الصراع في سوريا اليوم بين النظام السوري الذي باتت قضيته الوحيدة هي الدفاع عن وجوده، وفي سبيل ذلك أطلق لعنصره العنان في ممارسة أبشع أنواع العنف والإذلال ضدّ البشر الواقعين تحت سيطرته، بما في ذلك ترك السجناء يموتون في السجون تحت التعذيب أو بالجوع ونقص التغذية وغياب الأدوية والعلاج الطبي، وسمح لنفسه باستخدام القتل العام (السلاح الكيماوي والبراميل المتفجرة) ضدّ المناطق الخارجة عن سيطرته، وبين تنظيمات إسلامية قاعدية لا تقيم وزناً لأيّ من قيم الثورة التي نهض بها السوريون قبل أكثر من أربع سنوات، فضلاً عن كونها تنظيمات عسكرية تمجّد فكرة القوّة «ترهبون بها... عدوكم»، ولا دلالة لتعريف عدوهم سوى الدلالة الطائفية والمذهبية، كما لا حدود أخلاقية أو منطقية «للإرهاب» الذي يبتغونه.



١. تغييب السياسي لصالح الطائفي. لمن استساغ التصور الطائفي، يبدو الصراع الدائر في سوريا اليوم (حرب وجود) كما عبر أحد رواد الفيسبوك هؤلاء. وفي حرب الوجود هناك عدو واحد ويفترض بالبقية أن يكونوا أصدقاء، كما يضيف صاحب البوست. هكذا إذن نحن أمام تفكير انفعالي (لا تفكير) ينحط إلى مستوى تفكير قاعدي يستعيد فسطاطي بن لادن. حرب الوجود هي بالتعريف حرب إبادة، وهذا النوع من الحروب لا علاقة له بالسياسة بما هي إدارة الصراع داخل المجتمع وإن بوسائل عنيفة أحياناً. هذا التعبير استخدمه القوميون العرب ذات يوم في الكلام عن الصراع العربي الإسرائيلي حين كانوا يريدون رمي اليهود في البحر، ولكنه سحب من التداول بسبب خراقته وعدم ملاءمته، ليأتي من يحييه في سياق صراع داخلي سوري، ثم يحوز على مئات الإعجابات.

٢. محاولة «الإقناع» بالتهيب. يتمتع النظام السوري، بعد كلّ إجرامه وإفلاسه السياسي، بجمهور يسانده ويقدم تضحيات في معركة بقائه. هذا واقع. ويشمل هذا الجمهور سوريين من كل الأديان والمذاهب، هذا أيضاً واقع. وتبقى الكتلة البشرية الأكثر «مهايباً»

طرفا الصراع اليوم يجتمعان على إنكار الشعب السوري الذي لا وجود لمصلحته على أجندة أيّ منهما. النظام يفهم الشعب السوري على أنه كم بشري بلا حضور سياسي، يردّد صباحاً شعاراً واحداً ويهيم بقائده الملهم ويعتبر كل ما يتحقق له من مشاف أو مدارس أو طرقات إما هو مكرمات وعطايا من زعيم كريم هو صاحب البلاد وصاحب السياسة. والتنظيمات الإسلامية تؤمن برابط العقيدة فوق رابط الوطن الذي لا وجود له في قواميسها، فيبدو لها المسلم السنّي في أيّ مكان من العالم أقرب إليها من السوريين أبناء الديانات والمذاهب الأخرى. وعلى هذا لا وجود لمفهوم الشعب السوري لديها، الوجود الحقّ تملؤه الأمة المسلمة السنّية، والوجود الباطل يملؤه ما عداها. بين هذين الطرفين اللذين ينكران مفهوم وفكرة «الشعب السوري» يتوضّع الصراع العسكري والسياسي في سوريا اليوم.

وإذا كان من طبيعة الأشياء أن يتوسل النظام السوري المجرم أيّ سلاح للحفاظ على وجوده المهدّد، وأن تحدّد التنظيمات الإسلامية الجهادية عدوها بدلالة طائفية لأنها لا تملك مفاهيم أخرى، فإن الجديد هو امتداد التصور الطائفي ليشمل مناطق جديدة في طيف الوعي السوري كان المرء يظنها بعيدة عن الاستسلام لهذا التحليل. أقول «استسلام» لأن التحليل الطائفي سهل من جهة، ولأنه، من جهة أخرى، يفرغ شحنة عدائية تريخ «المحلل» إذ تجسّد له عدوه على هيئة «جماعة» يقع هو خارجها بالهوية، فضلاً عن أن هذه «التحليلات» لها عدو جاهز ومتزايد من المعجبين.

على كتابات المتكلمين في الشأن العام في سوريا -من غير الإسلاميين- ممّن تحوّلوا إلى التحليل الطائفي، سواء على صفحات الفيسبوك أو على صفحات المجلات والجرائد ومواقع الرأي، يمكن وضع الملاحظات التالية:

استلاباً للأسد إلى حدّ العبادة. يجب أن يتمتع المرء بقدرٍ غير قليلٍ من الجهل أو من الانفصال عن الواقع كي يتكلم عن امتيازاتٍ للعلويين كأفرادٍ أو كمناطقٍ تواجد. من عاش في هذه المناطق يدرك ذلك، ومن قرأ الكتب الرزينة التي تتناول هذا الموضوع سيدرك ذلك. طوال فترة حكم الأسد لم يكن العلويون فوائد ماديةً تميّزهم من النظام، ما خلا فئةً صغيرةً بسبب علاقتها بأجهزة الدولة ولا سيما أجهزة القمع، وهؤلاء كانوا عموماً وبالأعلى محيطةم العلوي وأسياداً حديثين غالباً ما يترجمون سلطانهم استعلاءً ونذالةً تجاه محيطةم. أما عن «الدين الأسدي» فهو ابتكارٌ لفظيٌّ فارغٌ يصلح فقط كستارٍ للجهل بالموضوع. الواقع أنه لا شعبيةً لآل الأسد بين العلويين، دع عنك الاستلاب لهم. هذه العائلة، في أعين الغالبية العظمى من العلويين وغيرهم، هي نموذج الفساد وأكل الحقوق وإنكار القيم. غير أن النظام بات يشكّل، بالنسبة إلى العلويين، جبهة المواجهة الوحيدة ضد غولٍ إسلاميٍّ يبدو أنه عدوٌّ مباشرٌ لهم كجماعة. هذا سرُّ التراجع الحادِّ في نسبة المعارضين العلويين للنظام، وهذا سرُّ تمسك العلويين بالنظام الذي لو سقط على يد هذه القوى الإسلامية سنشهد، على الأرجح، نشوء تشكيلاتٍ عسكريةٍ علويةٍ تتعامل مع الوجود الإسلامي المتطرف في مناطقهم كاحتلالٍ، تماماً كما يتمّ التعامل مع قوَّات النظام في المناطق المعارضة.

بالنظام هي العلويون، هذا صحيح. بدلاً من أن يسعى الكاتب إلى فهم هذه الظاهرة وتقديم اقتراحٍ لطريقة كسب جمهور النظام وعزله بناءً على هذا الفهم، يستسهل الكاتب لغةً إنذاريةً: إما أن تنفكوا عن الأسد أو تتحمّلوا النتائج. منذ وقتٍ مبكرٍ من الثورة مارس هذا التهيب، وفي فيديو مصوّر، رجلٌ لا يمتلك مهارة التعبير «الفلسفي» عن فكرة منحة، رجلٌ اسمه «مأمون الحمصي». واليوم يكتب أحد الصحفيين «الديمقراطيين»، دون تردّد، على صفحته بعد «تحرير» جسر الشغور: (يطلب العلويون منا الآن أن نحميهم، نقول لهم انتفضوا ضدّ الأسد أولاً الآن وليس بعد ساعة). ينخرط في هذه الإنذارات معارضون علويون أيضاً ظانين أنهم يقومون بدورٍ تنويريٍّ، فيكتبون ويسجلون الفيديوهات التي تقول ابتعدوا عن النظام قبل أن يفوت الوقت وتندموا. لا يصعب على المرء أن يدرك أن هذا «النشاط» يتمّ عن عدم فهم سبب تمسك العلويين بالنظام، وبدفعهم إلى المزيد من التمسك به، وإلى المزيد من عزل المعارضين العلويين في بيئتهم. ولكن الأهمّ هو أن هذا «النشاط» ينتمي إلى استبدالٍ محضٍ يقول الناشطون إنهم يقومون ضدّه.

٣. عدم فهم طبيعة علاقة النظام بجمهوره. يفهم الكثير من المعارضين تمسك العلويين بالنظام على أنه دفاعٌ عن امتيازاتهم، أو أن في الأمر



التحرّش الجنسي بالأطفال في مدارس الجزيرة

مسعود أومري

بعد جهد كبير بذلته المعلمة في الحديث مع الطفلة لتكشف خفايا الحدث تبين أن طالبي الصف السادس يتناوبان على التحرش بها داخل حمامات المدرسة، دون مقاومة من الطفلة الصغيرة، التي رضيت بقطع من البسكويت والساكر كان الطالبان يعطيانها لها كإغراء للموافقة والسكوت. ظاهرة التحرش الجنسي بالأطفال موجودة في كل المجتمعات البشرية. وكشفت دراسات حديثة أن ٢٢٪ من الأطفال في العالم العربي يتعرضون للتحرش الجنسي، وأن ٩٠٪ من هؤلاء لا يصارحون آباءهم بالموضوع خوفاً من العقاب، وأن أكثر من ٧٥٪ من المعتدين هم من معارف الضحية، و٥٠٪ من هؤلاء المعارف هم ممن تربطهم بالضحية صلة قربي وثيقة. وأكد مدير مركز سمات للتنمية والصحة النفسية في مدينة قامشلو، محمد علي عثمان، هذه الإحصائيات، مضيفاً أن طفلاً من كل ٤ أطفال يتعرض لشكل من أشكال التحرش الجنسي، بحسب دراسات اجتماعية.

اللعب الجنسي

تروي المعلمة نجاح أمين، من مدينة قامشلو، قصة جرت في المدرسة التي تعمل فيها، حين ضبطت بالصدفة مراسلات ورقية بين تلميذ وتلميذة في الصف الثاني الابتدائي، بالكاد يعرفان الكتابة. وكشفت المراسلات عن وجود حالة عاطفية بين الطفلين، يتعهد فيها الطفل بالزواج من الطفلة في ختام مراسلاتها.

واعترض ذوو الطفلين على اعتبار تلك المراسلات فعلاً بذيئاً أو منافياً للأدب، على اعتبار أنهما طفلان لا يدركان ما يكتبانه. لكن المعلمة نجاح رأت أن مضمون الرسائل يشير إلى ميول جنسية غير سوية عند الطفل، وقررت إدارة المدرسة نقله إلى مدرسة أخرى، تجنباً لتطور الأحداث إلى مستويات أكثر خطورة.

إلا أن المرشد النفسي محمد علي عثمان تحدّث عن ظاهرة أخرى قريبة في محتواها من التحرش الجنسي، ومن المرجح أن تكون قصة الطفلين أحد أشكالها، وهي ظاهرة اللعب الجنسي بين الأطفال من فئة الأعمار المتقاربة. وتابع عثمان توضيحه لظاهرة التحرش الجنسي بقوله: «إنها كل إثارة جنسية يتعرض لها الطفل عن عمد، سواء أكانت تعريضه لمشاهدة الصور الجنسية والعارية، أو إرغامه على ملامسة أعضائه التناسلية، أو حثه على ملامسة أعضاء شخص آخر، أو الاعتداء الجسدي عليه، أو اغتصابه».

تحرش جنسي وشذوذ في مدارس الذكور

أكد محمد علي عثمان أنه، من خلال عمله كمرشد نفسي في إعدادية بقامشلو، تبين له «وجود ظاهرة التحرش الجنسي بين بعض الطلاب داخل

دخلت تلميذة الصف الأول الابتدائي إلى شعبتها مذعورةً، مصفرةً الوجه، ومبللة الثياب. لاحظت المعلمة شمس عنتر، التي تعمل في إحدى مدارس الحي الغربي بمدينة قامشلو، حالة الطفلة المضطربة، فاقتربت منها وسألها: لم بللت بنطالك؟ فأجابتها الطفلة بالبكاء والصمت.

أدركت المعلمة أن بكاء الطفلة نذير حدث جلل، فأرسلت تلميذاً إلى حمامات الأطفال في المدرسة ليستطلع الأمر، فعاد سريعاً إلى معلمته وأخبرها أن تلميذاً في الصف السادس يمنعه من الدخول إلى الحمامات.

حين لمح طالب الصف السادس المعلمة تتوجّه نحوه ترك موقعه أمام باب الحمامات، بعدما أعطى إشارةً لزميله في الداخل، الذي خرج مرتبكاً، وهمّ بالفرار لاحقاً زميله الأول.

تابعت المعلمة سرد قصتها بالعامية: «دخلت الحمامات، وفتحت كل الأبواب، بس ما شفت شي. وأنا طالعة؛ كان في مكان للمغاسل والحنفيات مثل الصالون، وأبواب التواليتات بداخله، حسيت كأني سمعت صوت. بصراحة ارتعبت، ورجعت فتحت الأبواب، وفتشت من جديد».

لم يكن الصوت الذي سمعته المعلمة وهماً، أو ضوضاء هواء، وإنما كان صوت طفلة في الصف الأول، عمرها ست سنوات، عاريةً من ثيابها تقريباً، كما وصفتها المعلمة التي أضافت: «بس ما كانت تبكي، ولا مبيّن عليها الخوف. لبستها ثيابها، وجبتها لعندي للصف».





المدرسة وخارجها». وأوضح عثمان أنه، بحسب اعترافات بعضهم، تبين أن «بعض الطلبة يرتكب بهم فعل التحرش الجنسي من قبل زملائهم في المدرسة تحت ضغط التهديد بالضرب، أو نشر إشاعات سيئة عنهم في الحي والمدرسة».

وروى عثمان أن «والدة أحد الطلاب جاءت لزيارته في مكتب عمله بالمدرسة، وأخبرته أن ابنها وزميله دخلا غرفة في البيت بقصد الدراسة، إلا أنها -حين دخلت عليهما لترى ما إن كانا بحاجة إلى شيء- وجدتهما عاريين وعلى وشك التواصل الجنسي».

وتبين لعثمان، من خلال المتابعة، أن أحد الطالبين من المتفوقين في الصف، إلا أنه يتيم الأب، أما أمه فمتروجة، ويعيش الطفل عند جدته. الأمر الذي يشير إلى علاقة وثيقة بين التفكك الأسري وظهور الميول الجنسية غير السوية عند الأطفال.

تحرش جنسي وشذوذ في مدارس الإناث

تشهد المدارس الثانوية الخاصة بالبنات نوعاً آخر من التحرش، وهو التحرش البصري واللغوي من خلال مشاهدة صور إباحية ومقاطع فيديو جنسية عبر الهواتف الذكية وشبكة الإنترنت، أو التلطف بألفاظ نابية فيما بين الطالبات، التي تصنف أيضاً كنوع من أنواع التحرش الجنسي، بحسب ما قال عضو فريق سماتر للصحة النفسية محمد علي عيسى.

من جانبه، ذهب محمد علي عثمان إلى أبعد من هذا في حديثه عن التحرش الجنسي في مدارس الإناث بمدينة قامشلو، مؤكداً أن هذه الظاهرة منتشرة فيها، وأنه «بناءً على معلومات أفاد بها الكادر التدريسي في مدرسة زكي الأرسوزي فإن أنماطاً من التحرش الجنسي، ومستويات من الشذوذ الجنسي، تُمارس بين بعض طالبات المدرسة المذكورة».

وأوضح عثمان سبب ذلك بأن «المدرسة تضم طالبات المرحلة الإعدادية والثانوية»، مما يجعل مستويات الأعمار متفاوتة، ويسمح للطرف الأكبر باستغلال الطرف الأصغر. إلى جانب أن «طالبات هذه المدرسة من بنات المسؤولين، والضباط، والأغنياء، ويعجز الطاقم التدريسي في المدرسة عن ضبطهن».

وتعدّ الهواتف الذكية، التي باتت بحوزة أغلب طالبات المدارس الثانوية والإعدادية في الجزيرة، إحدى الوسائل التي تساعد على انتشار ظاهرة التحرش الجنسي في المدارس، من خلال الاستخدام غير المنضبط لوسائل التواصل الاجتماعي؛ كواتس أب، وفايبر، وسكايب، وفيسبوك.

كوادر تدريسية في قفص الاتهام

كلما مرّ مسؤول النظافة في المدرسة، أو ما يعرف في مدارس الجزيرة بـ(الأذن)، بجانب ذلك الصفّ وجده مغلقاً. الأمر الذي أثار في نفسه الشك، فأبلغ إدارة المدرسة التي داهمت الصفّ لتجد أحد المعلمين يتحرش بطالبة، بحسب ما قالت نظيرة أم يريفان، المعلمة في تلك المدرسة.

وأضافت أم يريفان: «بعد التحقيق تبين أن المعلم هدّد الفتاة بنشر أكاذيب وإشاعات عنها إذا لم تقبل بأن يفعل بها ما يريد، وأن الإدارة ستصدق كلامه إن هي فكرت بتقديم شكوى عليه».

وأكد أكثر من مصدرٍ محليّ تورط أعضاء من الطاقم التدريسي في بعض مدارس الجزيرة بجرم التحرش الجنسي بالتلاميذ والطلاب في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية. وقال عضو فريق سماتر للصحة النفسية محمد علي عيسى: «إننا، كمعلمين في المدارس، وأعضاء فريق سماتر، نلاحظ زيادة ظاهرة التحرش الجنسي في المدارس بشكل واضح، سواءً بين الطلاب أنفسهم أو بين الكادر التدريسي والطلاب».

وفي مدرسة أخرى بمدينة قامشلو حاول مسؤول النظافة (الأذن) التحرش بطفلة في الصفّ الثاني، إلا أنها تملصت من بين يديه وأخبرت أهلها على الفور. وقامت الإدارة بحل المشكلة، بحسب ما قالت المعلمة منى عبد السلام، التي تعمل أيضاً في منظمة سارا لمناهضة العنف ضد المرأة.

ومؤخراً تعرّض مدير ثانوية ميشيل صليبا للبنات للضرب المبرح من قبل مجموعة من الشباب دخلوا المدرسة واقتادوه إلى جهة مجهولة وبرحوه ضرباً.

وقال المرشد الاجتماعي (م، ع) إن «مدير تلك المدرسة كان يتحرش بطالباته

صفوفها تضم أطفالاً من بيئات ثقافية مختلفة، الأمر الذي يصعب أكثر مهمة الكادر التربوي، من إدارة وموجهين ومعلمين، في التعامل مع الطلبة، وضبط سلوكيات الأطفال في الصف.

كيف نحمي أطفالنا من التحرش الجنسي في المدارس؟

تقول المعلمة شمس عنتر، بحكم تجربتها: «من المفروض أن نعزل حمامات الإناث عن حمامات الذكور. وأن يكون الأهالي والمعلمون على وعي بما قد يحدث مع أطفالهم في المدارس»، التي تفتقر -بحسب رأيها- إلى أسسط مقومات السكن المدرسي، من النواحي الصحية والتربوية والتعليمية. وركزت عنتر على الدور التربوي للمعلم في المدرسة، بحيث «يكون يقظاً ومنتبهاً لتلاميذه في الصف، وأن يثني على الأخلاق الحسنة، وتفعيل دور الإرشاد النفسي في المدارس، وملء فراغ الطفل بالألعاب».

من جانبها، حملت منى عبد السلام المعلمين في المدارس قسماً من المسؤولية، باعتبار أنهم مربو أجيال، وينبغي عليهم أن يهتموا بالأطفال في المدرسة، ويقوموا «بواجباتهم التربوية إلى جانب التعليمية، ويفرضوا الانضباط على الطلاب في الصف»، داعية إلى «تخصيص ساعة تربوية من البرنامج التعليمي في المدارس كل أسبوع لإسداء النصح للأطفال والوقوف على المشاكل التي تواجه بعضهم».

واقترحت المعلمة نجاح أمين على «قوات الأسايش في الجزيرة وضع دوريات على مدارس الإناث، وخاصة حين انتهاء الدوام، لمنع الشباب من الوقوف أمام مدارسهن وملاحقتهن والتحرش بهن»، مطالبة بمزيد من التنسيق بين الأسرة والمدرسة. وهو ما أكد عليه أيضاً عضو فريق سماتر للصحة النفسية محمد علي عيسى، الذي رأى أن الحل يكمن في «المزيد من التكاثر بين الأسرة والمدرسة والمتخصصين النفسيين، وتعزيز الثقة بين أفراد الأسرة، ولا سيما الأطفال الصغار مع الأب والأم، لننجح في مواجهة ظاهرة التحرش الجنسي، والتخفيف من آثارها».

فغالباً لا يكون الأب موجوداً في المنزل بسبب العمل، وتكون الأم مشغولة عن أطفالها بأمرٍ أخرى، مما يبقي الأطفال دون توجيه تربوية ورعاية، ويدفعهم إلى البحث عن بيئة اجتماعية جديدة خارج المنزل، والالتقاء بمن يهتم بهم». ونوه المرشد النفسي محمد علي عثمان إلى «دور الإعلام، والمسلسلات التركية والهندية، وحتى السورية في إنتاجاتها الأخيرة، في نمو ظاهرة التحرش الجنسي، من خلال المضامين الجنسية التي تعرضها، أو مشاهد الإغواء التي تحتويها، وما ينتج عنها من حث على الأفعال الجنسية. إلى جانب الرسائل الجنسية التي تبثها الأغاني عبر كليباتها، وما ينتج عنه من إثارة للدافع الجنسي، ولا سيما عند المراهقين، وكل ذلك في ظل غياب الرقابة الوالدية على الأطفال».

كما تحدت عثمان عن غياب القانون، وأثر ذلك في تفشي هذه الظاهرة، من خلال الشلل الذي أصاب محاكم الدولة، وتساهلها في معاقبة الجناة أو إلقاء القبض عليهم، وعدم وجود برامج إصلاحية في سجن الأحداث التابع للإدارة الذاتية في الجزيرة.

ولفتت المعلمة نجاح أمين الانتباه إلى الفوضى والتسيب اللذين طرأ على مدارس الجزيرة، وعجز الإدارة والكادر التدريسي عن ضبط سلوكيات التلاميذ والطلبة، ولا سيما بعد صدور قانون منع الضرب في المدارس. كما أشارت أمين إلى تداعيات حركة النزوح إلى الجزيرة على مدارسها التي باتت

مراراً وتكراراً، ويهددهن بالفصل والرسوب في الصف. وعلى ما يبدو فإن إحدى الطالبات لم تأبه لتهدياته، وأخبرت أهلها بتحرش المدير بها، فما كان منهم سوى ضربه في وضح النهار».

وأكدت (م، س)، الأم لطالبتين في المدرسة المذكورة، أن تعامل مدير المدرسة مع الطالبات كان سيئاً للغاية، وأنه كان يشتمهن باستمرار.

وبناءً على معلومات أفادت بها معلمة تعمل في المدرسة المذكورة فقد تم عزل المدير المذكور من الإدارة، ونقله إلى مدرسة أخرى. وزادت المعلمة أن «المدير الجديد يحاول ضبط المدرسة من خلال منع الطالبات من حمل الهواتف المحمولة، والتقييد باللباس المدرسي، ومنع المكياج والتزيين وإكسسوارات التجميل».

أسباب انتشار ظاهرة التحرش الجنسي في المدارس تشير القصة التي روتها المعلمة شمس عنتر إلى أن الإغراء المادي للطفلة، من خلال إعطائها بعض الحلويات، كان السبب في وقوعها ضحية لفعل التحرش الجنسي. وفيما يخص الفاعل أضافت عنتر أن «الفاعل يكتسب دوافع التحرش من بيته، بحكم وجود جميع أفراد الأسرة في غرفة واحدة، الأمر الذي يعرض الأطفال لمشاهدة الفعل الجنسي بين الوالدين، فيحاولون تقليده».

وزادت المعلمة منى عبد السلام، عضو منظمة سارا لمناهضة العنف ضد المرأة، على هذه الأسباب بقولها إن «غالبية التلاميذ لا يبدو عليهم أثر العوز المادي، إلا أنه ينقصهم التوجيه التربوي».



هيومان رايتس ووتش تتهم النظام السوري باستخدام الكور مجدداً

سامي الحلبي

أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش تقريراً جديداً قالت فيه إن هناك أدلة قوية توحى بلجوء قوات النظام السوري إلى استخدام مواد كيميائية سامة في عدّة هجمات بالبراميل المتفجرة على محافظة إدلب، بين 31-16 آذار الفائت.

ويذكر أن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والتي صادقت عليها حكومة النظام في تشرين الأول ٢٠١٣، تشمل حظر الهجمات التي تستخدم الكيميائيات الصناعية كأسلحة، إذ «تتعهد كل دولة طرف في الاتفاقية ألا تقوم بالمساعدة أو التشجيع أو الحث بأي طريقة على القيام بأنشطة محظورة على الدول الأطراف وفق الاتفاقية».

وتبنّى مجلس الأمن الدولي القرار ٢٢٠٩ في ٦ آذار ٢٠١٤، والذي عبّر فيه عن القلق من استخدام كيماويات سامة كأسلحة في سوريا، وقرّر أنه في حال عدم الامتثال سوف يتم فرض عقوبات تحت البند السابع.

ونوّه نديم حوري إلى أنّ «الحكومة السورية وكأنها لا تبالي بمجلس الأمن والقانون الدولي مرّة أخرى. ولا ينبغي على مجلس الأمن أن يتأخر بالتوصل إلى حقيقة هذا الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيماوية، وفي الضغط على الحكومة لوقفه».

ويشار إلى أن المنظمة أجرت تحقيقات خلصت فيها إلى أن النظام السوري استخدم غاز الأعصاب «السايرين» في هجمات على ريف دمشق، والكلور على عدّة مناطق من سوريا.

وكانت بعثة لتقصي الحقائق، تابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية، قالت، في أيلول ٢٠١٤، إن الكلور استخدم كسلاح على نحو مكرّر وممنهج في سوريا.

وعلى الرغم من أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية لم تتمتع بتفويض لتحديد هوية المسؤول، إلا أنّ تحقيقات منفردة للمنظمة وجدت أدلة قوية توحى بأن أسطوانات غاز الكلور كانت من محتويات قنابل برميلية أسقطتها مروحيات تابعة للنظام السوري.

وقال عناصر من الدفاع المدني في إدلب للمنظمة إن ما لا يقل عن ٢٠٦ أشخاص قتلوا جرّاء هذه الهجمات، منهم ٢٠ عنصراً من الدفاع المدني. وقد تسببت إحدى الهجمات، لوحدها، في مقتل ٦ مدنيين بينهم ٣ أطفال. وأضافت أنه بذلك تمّ خرق اتفاق حظر الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

وذكرت المنظمة أنها أجرت تحقيقات في ٦ هجمات قامت بها مروحيات تابعة للنظام، أُلقت فيها قنابل برميلية تحوي عبوات من الغاز، وأفاد سكان محليون أن القنابل تحوي مواد كيميائية.

وبالتوازي مع ذلك قال نديم حوري، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمنظمة: «يبدو أن السلطات قد عاودت عدم مبالاتها بمعاناة السوريين، بانتهاك الحظر العالمي المفروض على الحرب الكيميائية».

وشدّد حوري بأنه «على مجلس الأمن والدول الأعضاء في اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية أن تردّ بحزم».

ونقلت المنظمة عن ٣ أطباء قاموا بمعالجة المتضررين أن الأعراض تضمنت مشاكل تنفسية، وحرقة في العينين والحلق، إضافة إلى السعال. وفي حالات أشد وصف الأطباء حالات من ارتشاح رئوي (تجمع سوائل في الرئتين).

وذكرت المنظمة أنه لم يكن من الممكن تحديد المادة المستخدمة على سبيل القطع، إلا أنّ رائحة الكلور التي تحدّث عنها المنقذون والأطباء، والتقارير الصحفية، والسوابق التاريخية لاستخدام الكلور في قصف المدنيين، تثبت ذلك.

وأشارت المنظمة، نقلاً عن شهود عيان وصور ومقاطع فيديو، إلى احتواء القنابل البرميلية، في ٥ هجمات، على زجاجات فيها سائل أحمر. ولم يكن التعرف على ماهية هذه المادة والدور الذي تلعبه في الهجمات، أو ما هي عواقبها الطبية.



عدسة: أمس الخولي - ريف دمشق / الخوطة الشرقية

عدسة: دليل سليمان - ريف تل تمر / الحسكة





عدسة: جودي الحمصية - حمص / حي الوعر



عدسة: حكم أبو ساريا - مخيم أطمه/ ريف إدلب



السوريات والزواج.. فوضى الوثائق، وتضارب «الشرعيات»

عقود الزواج في سوريا
صعوبات كبيرة، دفع رشاي وغياب الاعتراف القانوني

كمال سروجي

شبح الزواج من «المهاجرين» يخيم على مناطق «داعش»

ليليا نحاس

عقود الزواج في سوريا صعوبات كبيرة، دفع رشاوي وغياب الاعتراف القانوني

كمال سروجي

تسبب استمرار الصراع في سوريا في حرمان آلاف السوريين من الحصول على وثائق زواج نظامية، الأمر الذي أدى إلى تعطيل حياة الكثيرين، وتوقف أحلامهم بمتابعة حياة عائلية معترف بها قانونياً. ويزيد حرمان النظام السوري سكان المناطق المنتفضة من جميع أشكال الخدمات من تعقيد الأمور القانونية. ويسبب انتشار الرشاوي والإتاوات في الدوائر القضائية في مناطق سيطرة النظام أعباءً إضافية تثقل كاهل السوريين.

أشهر، مع دفع رشاوي وصلت إلى حوالي المئة ألف ليرة سورية». وتضيف: «كنا مضطرين إلى دفع هذه المبالغ، لأننا ننوي السفر إلى السعودية، ونحن بحاجة إلى هذه الوثائق لاستصدار جوازات سفر لهم».

ويبدأ الكثير من السوريين إلى الائتلاف الوطني لتثبيت زواجهم، إذ يمنح الائتلاف وثيقة زواج صادرة عن مكاتبه القانونية. لكن غياب الاعتراف القانوني بوثائق الائتلاف يجعلها «حبراً على ورق»، كما يقول عمار كعكة لـ«صوّر». ويضيف: «ليس هناك أي بلد في العالم يعترف بعقد الزواج الصادر عن الائتلاف، ولا بالوثائق الأخرى».

ويتابع عمار: «حتى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لا تعترف بهذا العقد. ذهبنا لسجل عائلي، من أجل إعادة التوطين في إحدى دول العالم، فلم أستطع ذلك بسبب عدم اعترافهم بهذا العقد».

وينتقد عمار الأمم المتحدة قائلاً: «حتى الأمم المتحدة، التي من المفترض أن تكون المعين الأول للسوريين في حياتهم بعد تخلي العالم عنهم، لا تراعي ظروفهم وما يقاسونه من صعوبات يومية».

أما من لا يملك جواز سفر في تركيا، وهم غالبية السوريين اللاجئين إليها، فهم محرومون من مراجعة المكتب القنصلي التابع لحكومة النظام.

وفي باقي دول اللجوء، كلبنان والأردن، يخضع السوريون لقوانين محلية تحرمهم، في غالبها، من حقوقهم، نتيجة غياب الوثائق الرسمية لديهم، فمعظمهم فرّ خلال الحرب ولم يصطحب معه شيئاً.

تكاليف مادية تثقل كاهل حملة جوازات السفر

ينقسم السوريون في تركيا إلى أشخاص يحملون جوازات سفر سارية المفعول، يستطيعون الحصول على بعض الوثائق الرسمية، وإلى غالبية لا تحمل جوازات سفر، محرومة من أي حق في استخراج وثائق رسمية. ورغم تساهل الحكومة التركية في بعض الأمور، إلا أن أغلب

تقول (سماج. خ) لمجلة «صوّر»: «للحصول على أية وثيقة اليوم في دمشق، عليك دفع رشاوي للموظف عن طريق السماسرة، من أجل غض الطرف عن غياب صاحب الوثيقة، والذي سافر في الغالب إلى خارج سوريا بحثاً عن حياة أفضل».

وتضيف: «الطابع المالي الذي كنا نلصقه على أية ورقة رسمية، بثمان عشر ليرات، يباع اليوم أمام القصر العدلي بدمشق بخمس وعشرين ليرة. معاملات الزواج صعبة، يشترط القاضي وجود الزوجين، وأغلب الشباب خارج سوريا أو لا يستطيع التوجه إلى دمشق خوفاً من اعتقاله على حواجز النظام».

في مناطق سيطرة المعارضة

يعيش سكان المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة حياة بعيدة عن مؤسسات النظام السوري، وكأنهم في بلد آخر. وقد استبدلت بمؤسسات النظام أخرى بديلة تابعة للمعارضة باختلاف أشكالها، لكنها لم تنل اعترافاً دولياً حتى اللحظة، فالمحاكم تحولت إلى محاكم شرعية ومكاتب توثيق مدنية تتبع لمجلس القضاء الحر، تجري معاملاتها بهدف التوثيق وحفظ حقوق الناس مستقبلاً.

يتحدث أحمد السعيد، من مدينة تل رفعت بريف حلب الشمالي، لمجلة «صوّر»: «انشققت عن الجيش في العام ٢٠١٢. تزوجت بعدها، وكتبت عقداً لدى شيخ البلدة. بعد عام ونصف رزقتُ بطفلة، لا أملك سوى شهادة ولادة من المشفى في تركيا تثبت نسبها لي».

ويضيف: «حاولت كثيراً تسجيل ابنتي على سجلاتي ولكنني لم أنجح، لأنني منشق عن الجيش ولا أملك هوية شخصية».

أما فاطمة من مدينة الرقة، والتي كانت تعمل محامية، فقد نجحت في تسجيل طفليها في دمشق. وهي تقول لـ«صوّر»: «بمساعدة من زملائي الذين ما زالوا يمارسون الحمامة في دمشق، تمكنت من تسجيل أطفالي في السجلات المدنية الخاصة بزوجي. لكن الأمر استغرق حوالي السبعة

المنتفضة في وجه النظام السوري، بل تتعدّاهم إلى الشباب الذين يؤدّون الخدمة الإلزامية، والمتطوّعين مع قوّات النظام. فقانون الجيش السوري يحتمّ على الشابّ الراغب في الزواج أن يأتي بموافقة من وزارة الدفاع، كما يلزم الشابّ الذي لم يؤدّ الخدمة الإلزامية بجلب موافقة زواج من شعبة تجنيده.

يروى محمد ن، وهو ضابط برتبة ملازم، لمجلة «صور»: «التحقّت بالخدمة الإلزامية منذ عام ٢٠١١، وحتى اللحظة لم يسرحوني من الجيش. أخدم في قلب العاصمة دمشق. منذ ثلاثة أعوام أحاول كتب كتابي لدى المحكمة، لكن وزارة الدفاع لا تمنحني الموافقة، ما دفعني إلى كتابة عقد شرعيّ عند أحد المشايخ سرّاً وبحضور شاهدين، دون تسجيله في المحكمة».

ويضيف محمد: «لا يمنحني هذا العقد أية حقوق. وعندما أرزق بطفل لا أستطيع تسجيله على قيودي المدنية، فأنا لا أملك دفتر عائلة. لذلك قرّرت، مع زوجتي، تأجيل الأمر حتى تهدأ الأوضاع في سوريا، أو يتمّ تسريحني من الجيش وأصبح حرّاً طليقاً».

في مناطق حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وداعش

يستمرّ عمل المحاكم التابعة للنظام في أغلب المناطق الخاضعة لسلطة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. وما زال أغلب القضاة على رأس عملهم، وعلى تواصل مع وزارة العدل. ما يجعل الأمر أكثر سهولة للكثيرين، إذ يلجأ الشباب من ريفي حلب وإدلب إلى محكمة عفرين لعقد زواجهم.

يقول محمد عزّو لمجلة «صور»: «يسافر الكثير من شباب قريتي إلى عفرين، التي تبعد حوالي ٥٠ كم، ليقوموا بإجراءات تثبيت الزواج والولادات، في حال توافر الأوراق

حوالي ١٢٠٠ دولار. منذ خمسة أعوام حصل أخي على عقد الزواج خلال ساعتين». أما هبة فتتحدث لـ«صور»: «طلبوا، من أجل عقد الزواج، ورقةً صحيّةً مني ومن خطيبي. وهو مسافرٌ في بيروت. قمت برشوة اللجنة الطبية بخمسة آلاف ليرةٍ كي يغضّوا النظر عن سفره».

المحاكم التركية

تعامل المحاكم التركية السوريّ كعاملتها لأيّ أجنبيّ مقيم على أراضيها بالنسبة إلى أمور الزواج. ويستطيع السوريّ، الحامل لجواز سفرٍ صالح، أن يعقد قرانه فيها وفق عقد زواجٍ مدنيّ معترف به دولياً، بشروطٍ صعبةٍ أهمّها توافر إقامةٍ نظامية.

يروى كمال دعبول، الذي حاول أن يتمّ زواجه في تركيا عن طريق البلدية في مدينة أنقرة، حكايته لـ«صور» قائلاً: «أجرينا، أنا وخطيبي، جميع الفحوص الطبية المطلوبة في المشافي التركية العامة مجاناً. ثم طلبت بلدية أنقرة ممّا أن نجلب إخراج قيدٍ من سوريا مصدّق من وزارتي الداخلية والخارجية. وبعد ثلاثة أشهر أمّنت الأوراق عن طريق أحد السماسرة في دمشق، لقاء ٤٠ ألف ليرةٍ سورية. وبعد أن جهّزنا الأوراق وذهبنا إلى البلدية، خرجوا علينا بشرطٍ إضافيٍّ وهو أن نكون حاملين لإقاماتٍ نظاميةٍ في تركيا».

ويضيف: «لا أملك المال الكافي للحصول على الإقامة، فهي تكلف حوالي ٦٠٠٠ آلاف دولار، ولذلك عدلت عن الفكرة، ودفعت لأحد المحامين في سوريا مبلغ ٥٠٠ دولار، فرشى أحد القضاة، واستطاع، بعد طول معاناة، الحصول على عقد زواجٍ نظاميٍّ».

معاونة عناصر الجيش التابعين للنظام

لا تقتصر معاونة الزواج على سكان المناطق

الوثائق لا يُعترف بها خارج تركيا. يتحدّث القاضي المنشق إبراهيم حسين، نائب رئيس مجلس القضاء الحرّ المستقلّ، لـ«صور»: «في وقائع الزواج والولادات بمخيمات اللجوء، تقوم إداراتها بالإحصاء والتسجيل. وتُعترف الحكومة التركية بالأوراق الثبوتية، كإخراج القيد المدنيّ، دون تصديق من وزارة خارجية النظام».

في حين يروي معتصم الحسن معاناته في عقد قرانه لمجلة «صور»، ويقول: «أسكن في مدينة غازي عينتاب، وخطيبي بحلب. وعندما نوبت الزواج بعقدٍ نظاميٍّ في المحكمة سافرت ثلاث مرّاتٍ إلى المكتب القنصليّ التابع للنظام بإسطنبول. وبعد مضايقاتٍ كثيرةٍ من موظفي السفارة، استطعتُ أن أحضر وكالةً خاصّةً بتثبيت الزواج باسم والدتي، أرسلتها إلى لبنان ثمّ إلى سوريا، فلا بريد من تركيا إلى سوريا».

«وعند ذهاب أمي إلى القصر العدليّ، برفقة خطيبي، لكتابة العقد، طالبوها بإرسال الوكالة الخاصّة إلى فرع المخابرات العامة بدمشق وتصديقها. استغرقت العملية حوالي الشهرين، وأنا في حالة تخوّفٍ من عدم الموافقة لأنني مطلوبٌ للكثير من الأفرع الأمنية. وفي النهاية استطعتُ الحصول عليها، بعد دفع مبلغ ٥٠ ألف ليرةٍ رشوةً لضابطٍ في الأمن».

ويتابع معتصم: «بعد استشارة عدّة محامين في سوريا، تبين أنني لا أستطيع إجراء عقد زواجٍ نظاميٍّ، لأنني مطلوبٌ للخدمة الإلزامية، ولا يمكن أن أجلس الأوراق المطلوبة من شعبة التجنيد. فلجأ المحامي إلى رفع دعويّ تثبيت زواج، استمرّت حوالي ٤ شهورٍ، كحلٍ بديلٍ عن عقد الزواج».

ويعلّق معتصم: «بعد حوالي ٦ أشهر استطعتُ أن أحصل على هذا العقد. كلّفني الموضوع



الثبوتية، وخصوصاً الهوية الشخصية. أما المنشقون عن الجيش فوثائقهم الرسمية متوقفة إلى أجل آخر».

أما في مناطق سيطرة داعش فقد قام التنظيم مؤخراً بافتتاح أمانة سجل مدني لتسجيل الزواج والمواليد في محافظتي الرقة ودير الزور، ولكن أغلب الأهالي يقاطعون التعامل مع هذه الدائرة، كجزء من محاربة التنظيم. يقول الناشط الإعلامي محمد مصارع لمجلة «صور»: «من يتعامل مع السجل المدني في الرقة هم من المؤيدين للتنظيم، وبعض العشائر التي بايعته».

ويضيف مصارع: «أصبح بعض موظفي السجل المدني أيام النظام يعمل في السجل المدني التابع لداعش، من أجل استمرار رواتبهم التي أوقفها النظام وباتوا يستلمونها اليوم من التنظيم».

ويتابع مصارع: «يلجأ الشباب إلى عقد قرانهم عند المشايخ بحضور الشهود، كما يرسل بعضهم الأهل لتثبيت الزواج في المحاكم التابعة للنظام بمدينة دير الزور، الواقعة تحت سيطرة النظام. لكن الحصار المستمر على المدينة، منذ أكثر من شهرين، حرم الأهالي من السفر».

تبقى الحالة القانونية للسوري رهينة السلطات التي تحكم المنطقة التي يقيم فيها، إذ تمنح هذه السلطات وثائق غير معترف بها دولياً، فيما تلقى الوثائق الصادرة عن النظام الاعتراف من السفارات ووزارات الخارجية.

يقول القاضي إبراهيم الحسين: «يشكل غياب الاعتراف القانوني بالائتلاف وبالحكومة المؤقتة، من طرف المجتمع الدولي، حجر عثرة تجاه استمرار حياة قانونية طبيعية لملايين السوريين المشردين حول العالم في المنافي ودول اللجوء، على أمل حل قريب للمسألة!».

شبح الزواج من «المهاجرين» يخيم على مناطق «داعش»

ليلى نحاس

شديد، خصوصاً النازحة من مختلف أنحاء سوريا إلى الرقة ودير الزور، كونها كانت آمنة قبل نحو عامين.

تقول السيدة أم أحمد، من منطقة الميادين، لمجلة «صور»: «الفقر سبب كلِّ علة، يدفع العائلات إلى تزويج بناتها من أول عريس يتقدم لهنّ، من أجل تخفيف المصروف. كما أن ثقافة المجتمع، القائمة على العادات العشائرية، تدفع بهم إلى تزويج بناتهم المطلقات والأرامل خوفاً من قصص العار».

«كما تلعب الأهداف السياسية دوراً مهماً لبعض العشائر في تزويج بناتها من مقاتلي داعش، رغبةً في كسب الودّ والتقرّب منهم واتقاء شرهم. ويحمل هذا الأمر مصلحةً مشتركةً للطرفين: داعش وبعض العشائر».

يقول الناشط عمران محمد لمجلة «صور»: «دفعت المجازر التي ارتكبتها داعش بعشيرة الشحيل إلى تغيير سياسات الكثيرين تجاه التنظيم والتقرّب إليه، اتقاءً لشره، عن طريق زواج بناتهم من عناصره وتطويع بعض أبنائهم في صفوفه».

ورغم انتشار حالة الكراهية والرفض من الكثير من شرائح المجتمع في تلك المناطق تجاه التنظيم، فإن هناك الكثير من العائلات السورية باتت مقتنعةً بأفكاره، وترى أن الزواج من أفرادها هو الخيار الأفضل لبناتهم. تقول أم أحمد: «هناك نسبة، ولو كانت قليلة، من المتشددين دينياً قبل اندلاع الثورة السورية، واليوم ازداد تطرفهم. كانت بناتهم قبل الثورة مخمّرات ولا يخرجن من البيوت ومحرومات من التعليم، واليوم بايعوا التنظيم وأصبحوا جزءاً منه يتزوجون ويزوجون من عناصره».

غياب النسب

اعتاد سكان هذه المناطق سماع لغات لم يألّفوها من قبل. يقول عمران الديرى لـ«صور»: «أصبحت تسمع الإنكليزية والفرنسية والأفغانية

منذ إعلان تنظيم داعش محافظة الرقة عاصمةً له، مع بدايات ٢٠١٤، وتمّده شمالاً وشرقاً في سوريا، جرت عادة التنظيم، بعد سيطرته عسكرياً على كلِّ منطقة يدخلها، أن يحاول أن يتقارب ويندمج في المجتمعات التي يحكمها، ساعياً إلى تزويج عناصره من بنات هذه المناطق، وكسب وُدِّ المجتمع ذي الطابع العشائري، وخصوصاً في ريفي دير الزور والرقة. وغالباً ما تترافق هذه المساعي مع حالة تضيق على حرّيات النساء، بدءاً من فرض اللباس الشرعي (حسب زعم التنظيم) والمؤلف من العباءة الطويلة والخمار الذي يغطي الوجه والعيون، وصولاً إلى منع النساء من التنقل إلا بوجود محرم، أو السفر إلا لدواعٍ صحيّة وحالاتٍ خاصّة.

تقول الناشطة هلا الديرى لمجلة «صور»: «زاد إغلاق المدارس والمعاهد والجامعات، والنوادي العامة والمقاهي، من شدّة التضيق على النساء، حتى باتت أغلبهنّ يلتزمن البيوت».

وتضيف الديرى: «تخشى النساء في الرقة التجوّل منفردات في الشوارع العامة، خوفاً من التحرش الذي يتعرضن له من عناصر داعش. فكثيراً ما توقف دوريات التنظيم الفتيات في الشارع، ليوجّه عناصرها لهنّ كلاماً خادشاً للحياء، ويعرضوا عليهنّ الزواج مقابل مهور كبيرة، ما يثير حفيظة المجتمع ذي الطابع المحافظ. ولكن لا يمكن فعل أيّ شيء، فسياسة الأمر الواقع هي المفروضة».

الفقر، السبب الأهم للزواج من «المهاجرين»

زاد الجفاف الذي يضرب المناطق الشرقية، إلى جانب توقف الأعمال والوظائف، من حالة الفقر الذي أصبح مستشرياً في هذه المناطق، خصوصاً الريفية منها. كما أن منع داعش الجمعيات الإغاثية من العمل أدى إلى إيقاف أغلب المساعدات الإنسانية، وبقاء مئات العائلات في حالة فقرٍ

لزوجاتهم، نتيجة العنف في المعاشرة الزوجية». وتضيف: «تتناقل النساء، بشكلٍ سرّيٍّ، حكاياتٍ عن شذوذٍ ورغبةٍ غرائزيةٍ كبيرةٍ لدى هؤلاء المقاتلين، غريبةٍ عن مجتمعنا ومستهجنة».

عن أسباب هذه السلوكيات، تتحدث مجلة اختصاصية علم النفس، فاتن الحمصي، لمجلة «صور»: «تلعب الجنسيات المتعددة لهؤلاء المقاتلين، واختلاف عاداتهم وثقافتاتهم، دوراً مهماً في انتشار هذه الظواهر. كما أنّ حياتهم غير الطبيعية واللا مستقرةٍ لأعبٍ أساسيٍّ في شخصياتهم وتصرفاتهم، فالكثير منهم أمضى سنواتٍ في أكثر مناطق العالم وعورةٍ بأفغانستان. هذه الظروف تفرض عليهم سلوكاً مختلفاً عن سلوك مجتمعنا وتقاليده، ربما تراه الكثيرات أمراً غريباً. ولكن هذه القصص موجودةٌ وشائعة، خصوصاً في أثناء الحروب، فبعد دخول القوات الأمريكية إلى العراق تناقلت الكثير من وسائل الإعلام قصص شذوذٍ جنسيٍّ واضحةٍ عند جنود قوات التحالف».

وتضيف: «إن الفتاوى الدينية لمشايع داعش تجعل من الزواج أمراً سهلاً عليهم، كما أن وفرة المال والسلطة تجعلهم أكثر قدرةً على الأمر، خصوصاً في ظروف سفر الشباب إلى خارج سوريا، وحالة الأمية والفقر التي تزيد من تعقيد الأمر».

وتزيد قائلة: «للأسف، لم يبقِ داعش على منظمات مجتمعٍ أو جمعياتٍ تحمي هؤلاء الفتيات والنساء من وحشية المقاتلين التي ترتبص بهنّ، ولكن على المجتمعات المحلية محاولة نشر الوعي ولو شفهياً من خلال الأحاديث بين النساء».

وتقترح الحمصي حلاً بديلاً وتقول: «لاحظت انتشار الإنترنت الفضائي ووسائل التواصل الاجتماعيّ بكثرة، لذلك أرى أن على النشطاء والفتيات اعتماد حملات توعية منظمة عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ، علماً تجلب نتيجة، وتكون بديلاً عن وجود المنظمات في هذه المناطق».

يتزوجون منها. لا أحد يعرف عدد زوجاتهم السابقات».

وتضيف: «سمعتُ ذات مرة حواراً بين عناصر دورية تابعة لهم، يشجعون بعضهم على الزواج والإنجاب بكثرة من أجل رفد الدولة الإسلامية بمقاتلين جدد».

وتحذر أم أحمد من خطورة زواج البنات منهم، لأن غالبيتهم يقتلون في المعارك التي يخوضونها، فهم أتوا ليستشهدوا وفقاً لقناعاتهم، أو ينتقلون إلى مناطق أخرى من سوريا أو العراق.

رأي الاختصاصيين

عن موضوع زواج السوريات من عناصر داعش، سألت مجلة «صور» الأستاذ رياض درار، أحد الخطباء السابقين في مساجد دير الزور، فأجاب: «من حيث المبدأ، هم بشرٌ ولهم الحق في الزواج. الزواج هو اتفاق في حال قبول الطرفين». وأضاف: «طريقة حياتهم وتنقلهم المستمر، يجعلان المرء لا يثق بهم من ناحية تكوين أسرٍ يحمونها ويقومون على رعاية شؤونها وتربية أطفالهم، وبالتالي أحذر من هذا الزواج».

وفي الشهور الماضية، تناقل النشطاء قصصاً عن محاولات انتحارٍ وهروبٍ لفتياتٍ صغيراتٍ، يحاول أهلهنّ إجبارهنّ على الزواج من عناصر مهاجرةٍ وسوريةٍ، مع فارقٍ في العمر قد يتجاوز عشرات السنين.

كما تروي إحدى الممرضات السابقات في مشفى بريف دير الزور لـ «صور» عن «حالات عنف جنسيٍّ وجسديٍّ ونفسيٍّ سببها عناصر من داعش



والروسية مثل سماعك للغة العربية، إضافةً إلى لكناتٍ عربية متعددة مغربية وخليجية وأردنية، واعتدنا العربية (المكسرة). أغلب المقاتلين الأجانب يتحدثون العربية. معظمهم مجهولو الهوية، يحملون أسماءً مستعارةً كأبو حفص التونسي وخطاب الأفغاني ومئات الأسماء الأخرى، وغالبيتهم يدخلون بأوراقٍ ثبوتيةٍ مزورة، الأمر الذي يجعل عقود الزواج غير حقيقية، إذ يعقد القران عند شيخ تابع للتنظيم وبوجود شهودٍ منهم، ما يحرم الزوجة من أي حق لها في المستقبل، ويجعل المواليد الجدد مجهولي الهوية من ناحية الأب».

فيما تقول أم أحمد: «أغلب هؤلاء العناصر متعددو الزوجات، في كل منطقة ينزلون بها





وسط تخوّفاتٍ من تكرار أحداث سنجار في سوريا مجزرة جديدة في المبعوجة

محمد همام زيادة

تكرّرت اعتداءات تنظيم داعش مؤخراً على منطقة ريف حماة الشرقيّ بشكلٍ عامّ، وعلى منطقة سَلَمية على وجه الخصوص، كان آخرها المجزرة المروّعة في قرية المبعوجة، والتي قتل فيها عشرات المدنيين العزّل، وسط حالة قلقٍ عامة نتيجة عدم وجود أية قوّة فعّالة تحقّق الأمان والحماية للمدنيّين في وجه هذه الهجمات.

المجزرة بلسان أقارب الضحايا

تواصلت مجلة «صَوْر» مع عدد من أهالي المنطقة ومع ذوي الضحايا، والذين أجمعوا على أنّ «بداية الحكاية كانت عندما هاجم عناصر من التنظيم الإرهابيّ حاجزاً للدفاع الوطنيّ التابع للنظام ليلاً، قُتل فيه عددٌ من عناصر الحاجز وفرّ الباقون، إضافةً إلى مهاجمة حواجز أخرى فرّ عناصرها وتركوا أهالي القرية يواجهون مصيرهم».

يقول أشرف، قريب أحد الضحايا: «سمعت من بعض الناجين كيف أن عناصر داعش تلقوا أوامر بقتل أيّ مواطن يظهر في طريقهم من أية طائفة كان. حصيلة المجزرة أكثر من ١٠ حالات خطفٍ لمدنيين بينهم نساء، إضافةً إلى مقتل ٤٧ شخصاً موثقين بالاسم، منهم عائلاتٌ كاملة تمّ إحراقها، بينهم أطفالٌ ونساء».

ويضيف أشرف: «ما زال المعتقلون موجودين لدى داعش، ولم تفلح جميع الاتصالات في إطلاق سراحهم. هناك تخوّفاتٌ من تحوّل المنطقة إلى سنجار سوريا، باعتبار أن المنطقة خاصّة رخوة بإمكان داعش

السيطرة عليها، مع تواطؤ أو تخاذل النظام.»

اعتداءات متكرّرة

لم يكن هذا الهجوم هو الأوّل من نوعه، فقد قام التنظيم بمهاجمة القرى في المنطقة أكثر من مرّة، وهي قرى فقيرةٌ أغلب سكانها من المزارعين. كما يواصل التنظيم استهداف المدنيين بالقصف العشوائيّ، وقد تسبّب صاروخان سقطا في وسط سَلَمية مؤخراً في مقتل ما يزيد عن ٦ مدنيين وجرح العشرات.

وتسود حالة خوفٍ عامّة عند الأهالي، خصوصاً في مدينة سَلَمية، من هجوم كبير يؤدي إلى سيطرة التنظيم عليها، وتهجير سكانها، كما حصل في منطقة سنجار بالعراق.

تقول أم أحمد لمجلة «صَوْر»: «أصبحت حياتنا صعبةً، ننام على الشائعات ونستيقظ عليها، ولا أحد يعرف الحقيقة. نفكر جدياً في بيع بيتنا والانتقال إلى دمشق أو إلى مدينة حماة، لعلها أكثر أمناً من داعش والشائعات بقرب هجومها علينا.»

جيش الدفاع الوطني. فقد نشرت قناة أورينت نيوز في خبرها العاجل الأول: «مقتل ٥٠ عنصراً للنظام بعد سيطرة تنظيم الدولة على قرية المبعوجة في ريف حماة الشرقي».

كما ذكر حسين العمر، المراسل في مركز حماة الإخباري، في تصريح له على قناة الأورينت، أن المعلومات التي وصلت إليهم من مصادرهم تفيد بأن القتلى هم من الشبيحة. وكان عنوان الخبر الأول لموقع كلنا شركاء عن الحادثة: «داعش يسيطر على أكبر قلاع النظام في ريف سلمية»، معتمداً على «وكالة الاتحاد للأبناء المحلية»، والتي يديرها عدد من الناشطين، قبل أن يتبعها بمادة تكشف ما حدث في القرية نقلاً عن شهود عيان.

وطلبوا منه إرسال قطعات عسكرية لحماية المدنيين، فقال لهم بالحرف: أرسلوا أبناءكم إلى الجيش وجيش الدفاع الوطني. كل ولاد الوطن عم يضحوا، وما حدا أعلى من حدا». ويبيد السلموني تخوفات كبيرة من المستقبل، إذ يقول: «المنطقة خاصرة رخوة، والجيش الحر غير قادر على حمايتنا، والنظام متخاذل، وداعش دائماً تنتهز الفرص وتقتحم المناطق الضعيفة. أمني ألا يكون مصير سلمية كمصير سنجار في العراق».

تغطية إعلامية مرتبكة
شهدت التغطية الإعلامية لأحداث قرية المبعوجة حالة ارتباك وتخبُّط، وخصوصاً في البداية. وانتقد كثير من النشطاء تغطية وسائل الإعلام الثورية للمجزرة، والتي اهتمت أغلب الضحايا بأنهم من الشبيحة وميليشيا

كما يعاني الكثير من شباب سلمية من حصار خانق، فالعديد منهم ملاحق من قبل النظام وفي حال انتقاله إلى الأرياف المجاورة تعتقله داعش.

يتحدّث الناشط خالد السلموني عن الوضع قائلاً: «لا يستطيع الشباب التنقل بين القرى خوفاً من الخطف أو القتل على يد تنظيم داعش. وهناك المئات من شباب المدينة، من المتخلفين والمطلوبين للخدمة العسكرية، غير قادرين على السفر والتنقل حتى إلى مدينة حماة المجاورة، خوفاً من اعتقالهم على يد حواجز النظام».

ويضيف: «لا يعرف الكثير من الشباب ماذا سوف يفعلون، النظام يريد جرّهم إلى الخدمة الإلزامية، وداعش ستقتلهم. كل ذلك في ظلّ حالة بطالة كبيرة، وارتفاع جنوني في الأسعار».

قوّات النظام غير قادرة على حماية المدنيين
إضافة إلى الفروع الأمنية، تنتشر في سلمية وريفها ميليشيا الشبيحة وجيش الدفاع الوطني من أبناء المنطقة، وأغلبهم كانوا عاطلين عن العمل وجنّدتهم قوّات النظام في بداية الثورة لقمع المظاهرات السلمية.

يصف خالد السلموني هؤلاء العناصر بأنهم «غير قادرين على استخدام السلاح لحماية المدنيين، وغير مدربين، جُنّدوا لقمع الناس والاعتداء عليهم في المظاهرات. وقد أثبتت التجربة صحّة هذا الكلام، فكلما اقترب داعش من قرية ما يكون جيش الدفاع الوطني أول الهاربين».

فيما يتهم السلموني النظام بالتخاذل عن الدفاع عن المدنيين، فيقول لـ«صور»: «في العام الماضي توجّه وفد من المنطقة، مؤلّف من مسؤولين سابقين ومؤيدين للنظام، قابلوا اللواء علي مملوك، رئيس مكتب الدفاع الوطني، وأحد أعمدة النظام الرئيسيين،





إدلب: جدلية التحرير والتدمير

كمال سروجي

بالطيران الحربي والبراميل المتفجرة والمدفعية الثقيلة، وسط حركة نزوح قوية باتجاه الأرياف المجاورة.

يقول أحمد الإدليبي: «بدأ النظام باستهداف البنى التحتية، فقصف مشافي الهلال الأحمر والوطني ومبنى المحافظة، ما أوقع عدداً من الشهداء والجرحى، إضافةً إلى دمارٍ واسع».

ويشرح مفصلاً: «على ما يبدو يريد النظام تدمير أية مدينة تخرج عن سيطرته، وكأن مصير إدلب كمصير حلب، فهو يحارب من أجل منع قيام أية حاضنة أو مركز حكم مدني حقيقي تنطلق منه قوات المعارضة ليكون قدوةً للمدن السورية».

غياب النظام وسلطة جديدة

شكلت سيطرة قوات المعارضة صدمةً للمدنيين، نتيجة السرعة التي تمت بها، وشابت فرحة الكثير منهم تخوفاتٍ من المستقبل المجهول. يقول (محمد.ق): «خلال أيام تبدل كل شيء في المدينة، انتقلنا من سلطة النظام إلى سلطة مجهولة بالنسبة إلينا. لدينا تخوفاتٍ على عدة أصعدة؛ أولها أن يكون مصير المدينة الدمار والتفجير كما حصل في حلب، وثانيها أن يكون مصير المدينة مشابهاً لما حصل للرقعة، تسيطر عليها قوى دينية متطرفة كداعش أو أشباهها، كما أن هناك تخوفاتٍ من صراعات مستقبلية حول حكم المدينة من قبل الفصائل العسكرية، كما حصل في عددٍ من المناطق الأخرى من إدلب، إضافةً إلى حالة الفوضى التي تسود المدينة».

ويضيف: «نحن الآن في حيرةٍ من أمرنا، كيف سوف نتدبر حياتنا. أنا وزوجتي مدرّسان، كنا نقبض رواتبنا من مديرية التربية، واليوم لا نعرف كيف سنعيش، هل سيستمر النظام في دفع رواتبنا أو سيوقفها؟»

وتشيع حالة قلقٍ كبيرٍ على كل الأصعدة، فطلاب الشهادات الثانوية لا يعرفون أين سوف يقدمون امتحاناتهم. يقول الأستاذ محمد:

شكلت سيطرة جيش الفتح، المؤلف من عدة فصائل عسكرية معارضة، مع نهاية شهر آذار، على مدينة إدلب، مفاجأةً كبيرةً للمدنيين هناك، فقد استمرت المعارك عدة أيامٍ في محيط المدينة، ليتم اقتحامها والسيطرة عليها.

تروي لميس، إحدى النازحات من حي الميسر بحلب إلى إدلب: «قضينا طيلة أيام المعارك في الملجأ. لحسن الحظ يوجد في بنايتنا قبو التجنأ إليه. كنا خمس عائلات نقيم فيه. الكهرباء مقطوعة، والطعام قليل جداً، والمياه كذلك، والاتصالات شبه مقطوعة. خلال هذه المدة استطعت إرسال عدة رسائل عبر الواتس آب لأهلي في دمشق أخبرهم أنني وعائلتي ما زلنا على قيد الحياة».

وتضيف: «كانت القذائف تتساقط حول بنايتنا، فدمرت بنايتين مجاورتين. لا أحد يستطيع التجول في الشوارع لأن القناصة يستهدفون المارة ليلاً نهاراً. كانت هناك فرحةٌ بقرب التخلص من النظام، ولكن الخوف من الغد طغى على كل شيء».

وبعد معارك عنيفةٍ سيطرت المعارضة المسلحة على منطقة المربع الأمني، واقتحمت الفروع الأمنية. يقول الناشط الإعلامي أحمد الإدليبي لـ«صور»: «عند اقتحام جيش الفتح للأمن العسكري وجد المقاتلون حوالي خمس عشرة جثةً لمعتقلين تمّت تصفيتهم قبل هروب عناصر الفرع، وفي فرع أمن الدولة استطاع المقاتلون تحرير السجناء دون أية خسائر. كانت هذه اللحظة الأجمّل عندي منذ بداية الثورة، بدت الفرحة الغامرة على وجوه المعتقلين المحرّرين، وأغلبهم من المعارضين للنظام. بعضهم مضى على سجنه أكثر من عامين. كما كانت هناك عدة نسوةٍ معتقلات».

النظام يبدأ بقصف المدينة

لم تمر أيامٌ على سيطرة المعارضة على المدينة حتى بدأ النظام باستهدافها



بعض القضاة في القصر العدلي، إضافةً إلى مدراء بعض الدوائر الرسمية كالكهرباء والمياه والخدمات الفنية.

وعن هذا الموضوع يقول الناشط الإعلامي أحمد الإدلي: «ما سمعته من قيادات الفصائل أنه سيتم تقديم هؤلاء إلى محاكم شرعية، ومن تثبت إدانته بأي جرم تجاه المدنيين ستتم محاكمته، ومن تثبت براءته سوف يطلق سراحه.»

ومن هذه التخوفات ما يرويه أحد أقرباء مدير الخدمات الفنية بإدلب من أن «عناصر من جيش الفتح اعتقلته من داخل بيته وصادرت سيارته الخاصة». ويضيف: «هناك حالة خوف لدى أهلها، وخصوصاً في ضوء أنباء تقول إنه سيتم إعدام جميع الموقوفين.»

جدلٌ شعبيٌّ

فتحت السيطرة على مدينة إدلب، وما تبعها من قصفٍ للنظام وتدمير أجزاء من المدينة، جدلاً شعبياً بين السوريين حول الغاية من تحرير المدن.

يقول عمر اليوسف، من مدينة خان شيخون، لمجلة «صور»: «ماذا نستفيد من تحرير جلب لنا عشرات القتلى والجرحى يومياً، إضافةً إلى نزوح الكثير من أبناء المدينة؟ رغم إجرام النظام ومضايقاته اليومية واعتقالاته للمدنيين، فالحياة كانت مستمرة نوعاً في المدينة، أما اليوم فهي شبه مشلولة، فالطيران لا يفارق سماء إدلب إلا عندما تتلبد السماء بالغيوم. كنت لا أتمنى أن تتكرر تجربتنا في خان شيخون، حيث دُمرت حياتنا وأرزاقنا وبيوتنا.»

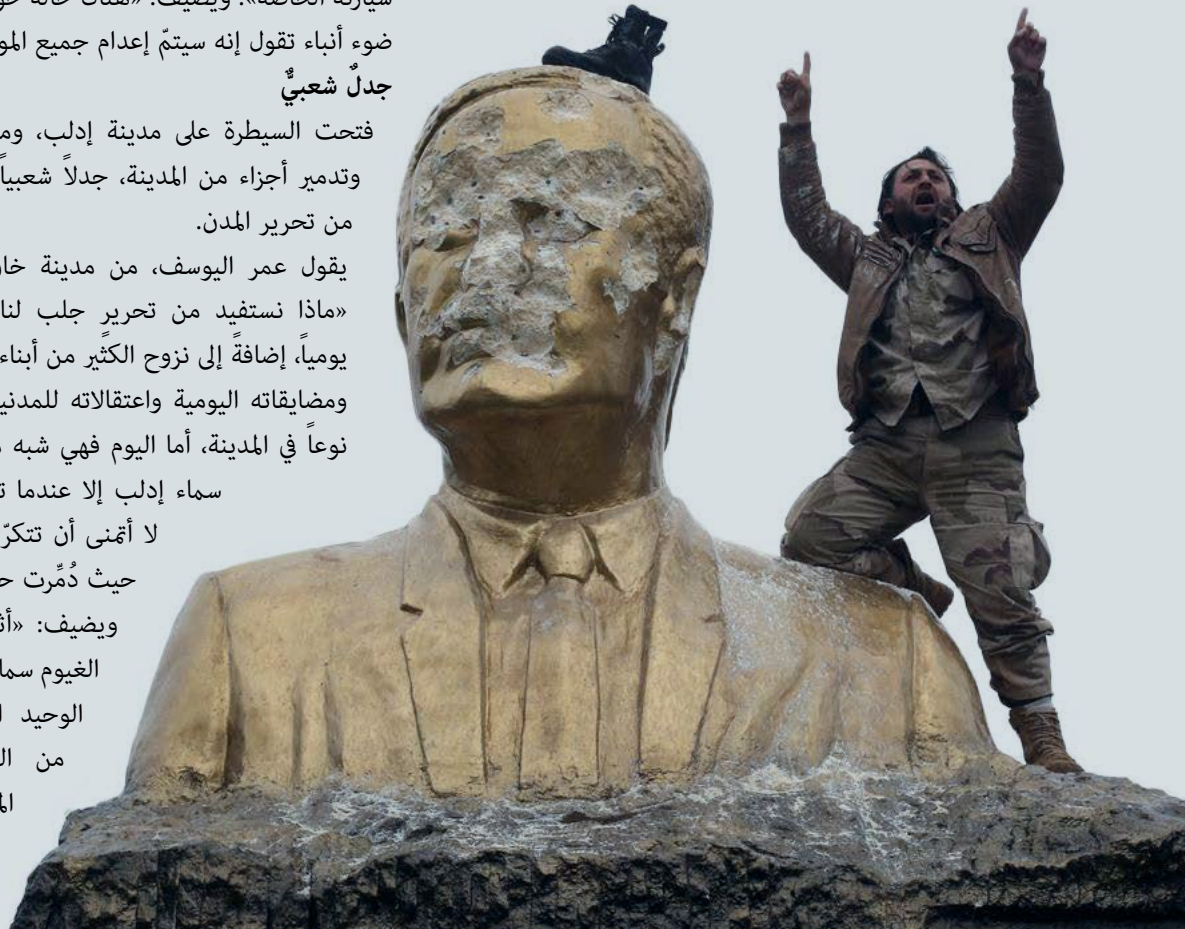
ويضيف: «أثناء صلاتي أدعو ألا تفارق الغيوم سماء إدلب، فهي المضاد الأرضي الوحيد الذي نمتلكه لمنع الطيران من التحليق وقصفنا بالبراميل المتفجرة.»

«سمعت من زملائي أن وزارة التربية في الحكومة المؤقتة ستشرف على المدارس وعلى امتحانات الشهادة الثانوية.»

ويضيف: «هناك كارثة حقيقية للكثيرين؛ فطالب الشهادة الثانوية عليه السفر وتقديم الامتحانات في مدينة تحت سيطرة النظام، إما حلب أو الساحل، أو عليه تقديم امتحانات الائتلاف (الشهادة الليبية)، وبالتالي سيصبح وضعه صعباً جداً، فحكومة النظام لا تعترف بهذه الشهادة وتمنع التسجيل بموجبها في الجامعات، بل تعتقل كل من يحملها، ولا قدرة مادية للأهالي على إرسال أولادهم إلى تركيا للدراسة الجامعية.» ويردف: «من يستطيع تأمين مستقبل هذه الأجيال؟.»

أما أبو علي، الرجل السبعيني، فيتحدث لمجلة «صور» قائلاً: «لديّ فشل كلوي، أحتاج إلى ثلاث جلسات غسيل كلويّ اصطناعيّ أسبوعياً. كنت أجريها مجاناً في المشفى الوطني. اليوم الكهرباء شبه مقطوعة وطبيبي سافر إلى حلب، وأنا لا أملك المال للذهاب إلى المشفى الخاصة أو للسفر إلى مدنٍ أخرى للعلاج. حياتنا تغيّرت خلال أيام، والمستقبل مجهول.»

وهناك مخاوف أخرى لدى بعض المدنيين على مصير أبنائهم الذين تمّ اعتقالهم على يد الفصائل المعارضة، إذ تمّ بعد السيطرة اعتقال



أماكن الاعتقال في سوريا وما يجري فيها من تنفيذ لأحكام إعدام دون ضمانات إجرائية

عاصم الزعبي

للاعتقال والتعذيب. وعدد الفروع في كل محافظة خمسة:

١- المخابرات الجوية. وهي أسوأ هذه الفروع على الإطلاق.

٢- المخابرات العسكرية. وتلي الجوية من حيث السوء والوحشية.

٣- المخابرات العامة (أمن الدولة).

٤- الأمن السياسي.

٥- الأمن الجنائي.

وتتوزع لهذه الفروع في المناطق مفارز، وفي كل منطقة أربع مفارز هي أيضاً مراكز للاعتقال والتعذيب. فلو كان في كل محافظة أربع مناطق فقط، يكون العدد الإجمالي لمراكز الاعتقال والتعذيب ٧٠. يضاف إليها مراكز الاعتقال والسجون وعددها على الأقل ١٣. ليصبح العدد الإجمالي لمراكز التعذيب والاعتقال المعروفة ٨٣ مركزاً.

على مبدأ الأمر الواقع. أما الحالات التي تتمثل بالخطف والاختفاء القسري، وهي كثيرة في سوريا، فهي حالات تتميز بصعوبة جمع المعلومات ومعرفة مصير الضحية. إذ إن هناك آلاف الأشخاص من المفقودين والذين تعرّضوا للخطف والاختفاء القسري. وبالتالي فإن متابعة هذه الانتهاكات تصبح شبه مستحيلة في ظل الأوضاع الحالية.

وتترك مثل هذه الانتهاكات آثاراً تمتد سنوات وعقوداً في أحيان كثيرة. كما حصل سابقاً مع المختفين قسرياً في أحداث الثمانينات، إذ ما يزال ملف هؤلاء غامضاً إلى اليوم، وما تزال أسرهم تجهل مصائرهم، بما يخلفه ذلك من آثار نفسية وتعقيدات ومشاكل قانونية واجتماعية لها علاقة بالأسرة والأحوال الشخصية، من زواج وموارث.

إحصاءً لعدد مراكز الاعتقال والتعذيب المعروفة في سورية:

تعّد كل الفروع الأمنية في المحافظات مراكز

يعدّ ملف الانتهاكات المتعلقة باعتقال واختطاف السوريين من أخطر الانتهاكات التي تعيشها سوريا منذ بداية الثورة. وهو، في الوقت ذاته، من أكثر الملفات الشائكة التي يصعب التعامل معها في الوقت الراهن وحتى في المستقبل.

وربما تزيد خطورة هذا الملف حتى عن ملف الضحايا. وتأتي هذه الخطورة، مقارنة مع الملفات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، باعتباره يخلو من المعلومات اللازمة المتعلقة بضحاياه، وما يترتب على ذلك من اعتبارات قانونية وسياسية، وحتى اجتماعية، فيما بعد. لأنه عند توثيق حالة ضحية قُتلت بالرصاص أو القصف فهنا نعرف أن هذا الشخص قد سقط بالرصاص أو القصف، ومن الجهة المسؤولة عن هذا الفعل. أي يمكن تكوين فكرة عن الجريمة الحاصلة وأركانها، ما يسهل عملية الملاحقة والمحكمة فيما بعد. وحتى بالنسبة إلى أهل الضحية وذويه يمكنهم التعامل مع الواقعة، رغم قسوتها،





٣: أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت هذه الصفة.

٤: ألا يكون ثمة حكم سابق صادر عن محكمة، أو أن تكون المحكمة التي أصدرت الحكم لم تشكل بصفة قانونية، أي أنها لم توفر ضمانتي الاستقلال والنزاهة الأساسيتين، أو أن المحكمة التي أصدرت الحكم لم توفر الضمانات القضائية الأخرى المسلم عموماً بأنه لا غنى عنها بموجب القانون الدولي.

٥: أن يكون مرتكب الجريمة على علم بعدم وجود حكم سابق أو بعدم توفر الضمانات ذات الصلة، وبضرورة هذه الضمانات أو كونها لا غنى عنها للمحاكمة العادلة.

٦: أن يصدر السلوك في سياق نزاع مسلح ذي طابع غير دولي، أو أن يكون مقترناً به.

٧: أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت وجود نزاع مسلح.

إن مراكز الاعتقال التابعة للنظام السوري ذات طبيعة فريدة لكونها سجوناً ومحاكم في الوقت نفسه، ترتكب فيها أشنع أنواع الإعدام. ويحدث ذلك على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي الذي لم يستطع، بكل هيئاته المعروفة، التوصل إلى صيغة قانون أو قرار دولي يضع حدًا لمثل هذه الانتهاكات غير المسبوقة.

لمحاكمة ناشطين أو مدنيين سلميين.

وتجري عمليات الإعدام بشكل كبير في فرع الأمن العسكري ٢١٥ المعروف بفرع الموت، وفرع الأمن العسكري ٢٢٧ المعروف بفرع المنطقة. كما يتم في سجن صيدنايا العسكري ما بات يعرف بحفلات إعدام يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع، كما أفاد بذلك معتقلون خرجوا من هناك وتقاطعت شهاداتهم لتجزم بحصول هذه الإعدامات الأسبوعية.

وتؤدي هذه المعلومات إلى أن النظام السوري يرتكب جريمة حرب جديدة تضاف إلى سجل جرائمه الموثقة ضد الإنسانية، وهي الجريمة المتمثلة في إصدار أو تنفيذ حكم الإعدام بدون ضمانات إجرائية، وفق المادة الثامنة من نظام روما الأساسي الناظم لمحكمة الجنايات الدولية. وهي جريمة متكاملة من حيث كيفية ارتكابها ومكانه وأسبابه.

أركان هذه الجريمة:

١: أن يصدر مرتكب الجريمة حكماً على شخص أو أكثر أو ينفذ فيهم أحكاماً بالإعدام.
٢: أن يكون هذا الشخص أو الأشخاص إما عاجزين عن القتال أو مدنيين أو مسعفين أو رجال دين ممن لم يشاركوا فعلاً في القتال.

وبعد اندلاع الثورة في سوريا تحولت معسكرات الجيش والمطارات العسكرية والثكنات ومعامل الجيش إلى مراكز للاعتقال بسبب الزيادة الكبيرة في عدد المعتقلين، إضافة إلى أنه يتم إخفاء الكثير من السجناء في هذه الأماكن لإبعادهم عن أماكن الاعتقال الرسمية خوفاً من مراقبة المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان. ومن ناحية ثانية بدأت تطفو إلى السطح أماكن اعتقال خاصة، ومنها أماكن سرية، لبعض فصائل المعارضة المسلحة وبعض الفصائل المتشددة، وفي مقدمتها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، حيث يتم احتجاز المدنيين ومقاتلي فصائل المعارضة المسلحة ويجري تعذيبهم بحجة الدين.

عمليات الإعدام في أماكن الاعتقال:

ثبت مؤخراً عن طريق الصور المسربة للمعتقلين الذين قضاوا في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، أن نسبة كبيرة من هؤلاء المعتقلين تم إعدامهم بشكل مباشر دون عرضهم على القضاء، ودون أن يتمتعوا بأدنى حقوق التقاضي المعروفة، أو أن تصدر في حقهم أحكاماً شكلية بالإعدام، خصوصاً من المحكمة الميدانية العسكرية التي لا تتمتع بأية صفة قانونية أو ولاية قضائية

نظام المشروطة المتقاطعة لصندوق النقد والبنك الدوليين

أحمد إلياس



THE WORLD BANK



أن يسمح لها بإجراء سحبيات على موارده، فإن البنك يهتم بشكل أساسي بالجدارة الائتمانية للبلد المقترض، وانعكاس السياسات الاقتصادية الكلية على عمل المشروعات التي يمولها. ففي حال كان الأداء الكلي لاقتصاد البلد سيئاً، فإن البنك يمتنع عن إقراضه حتى لو كان احتمال نجاح المشروع أكبر من فشله، ما دام الوضع الاقتصادي ينبئ عن عدم قدرة البلد المقترض على دفع مستحقاته، وبذلك فإن حاجة البنك إلى تعاون الصندوق

شهد العالم، في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، اضطرابات اقتصادية ومالية ونقدية كبيرة، تمثلت بانهيار النظم الاقتصادية وتدهور شروط التجارة الدولية ومعدلات البطالة والتضخم التي وصلت إلى أرقام قياسية لم يشهد لها العالم مثيلاً، إلى جانب تعثر عمليات الدفع والتسوية وتقلبات أسعار الصرف. وكان من أبرز النتائج الناجمة عن الحرب العالمية الأولى تخلي البلدان عن قاعدة الذهب التي هيمنت على نظام النقد الدولي طيلة القرن التاسع عشر، رغم محاولات الرجوع إليها في فترة ما بعد الحرب.

٤٤ بلداً، إلا أن نتيجته كانت -بالدرجة الأولى- تعبيراً عن تفاعل العلاقات بين القوى الاقتصادية الكبرى، التقليدية منها والصاعدة. وعنه تمخض كل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

أطلق كينز (الاقتصادي الإنكليزي الشهير) على صندوق النقد والبنك الدوليين اسم توأمي بريتون وودز. ورغم صحة هذه التسمية -كونهما نشأ معاً في مكان وزمان واحد- إلا أن العقود الأولى من عمر المنظمين أثبتت اختلاف مجالات عمل كل منهما وأنشطته. والحقيقة أن اختصاصات المنظمين ظلت منفصلة في بداية الأمر؛ فقد اختص صندوق النقد بقضايا الاقتصاد الكلي وموازن المدفوعات ومشاكل نظام النقد الدولي، أما الدور الأصلي للبنك الدولي فكان تقديم القروض للمشاريع الإنمائية، وبذلك اهتم البنك، إلى حد كبير، بقضايا الاقتصاد الجزئي.

إلا أنه بمرور الوقت برزت قضايا عديدة تداخلت فيها اختصاصات المنظمين؛ فإذا كان الصندوق يتمتع بسلطات واسعة لمناقشة سياسات الاقتصاد الكلي للبلدان الراغبة في الحصول على تسهيلات، ومن ثمّ مفاوضة هذه البلدان لتغيير سياساتها قبل

وجاءت تجربة الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات لتكشف مدى الخلل في النظام الاقتصادي الدولي، نظراً لنقص التعاون والتشاور بين البلدان وتفضيل المصالح الوطنية الضيقة على الصالح الدولي العام. إذ لجأت معظم البلدان إلى تخفيض أسعار عملاتها الوطنية، في حرب من التخفيضات المتتالية لأجل نيل مكاسب تجارية تنافسية واستعادة قدراتها التجارية وزيادة صادراتها إلى أكبر حد ممكن، إلى جانب اللجوء إلى اتفاقيات الدفع الثنائية.

ونتيجة الحاجة المتزايدة إلى التكتاف والتعاون الدوليين في المجالات الاقتصادية، اتجهت الجهود الدولية إلى بناء نظام دولي جديد في المرحلة التالية للحرب العالمية الثانية، بما في ذلك إيجاد قواعد ومؤسسات تنظم العلاقات النقدية الدولية وتساعد على تشجيع التجارة الدولية وموئها. ولم تكد الحرب تضع أوزارها حتى دعت الولايات المتحدة، التي برزت كقوة اقتصادية عظمى، إلى مؤتمر نقدي ومالي برعاية الأمم المتحدة في مدينة بريتون وودز في ولاية نيو هامبشير الأمريكية، لوضع أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقد حضر المؤتمر ممثلو

رمزية. وبعبارة أخرى الانتقال من مرحلة برامج التثبيت والاستقرار التقليدية التي تركز على جانب الطلب إلى تبني برامج جديدة تركز على جانب العرض، وتهدف إلى معالجة الاختلالات البنوية في الهياكل الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات ودعم عملية التنمية. وهو ما عدّه البنك خطوة كبيرة من صندوق النقد لتقديم تسهيلات مماثلة لقروض البنك وهيئة التنمية الدولية.

ويمكن القول: إن كلاً من صندوق النقد والبنك الدوليين وجدا نفسيهما، منذ سنوات الثمانينات، أمام واقع جديد فرض عليهما التعاون، ولا سيّما بعد أن توحدت ساحة عمل المنظمين، والمقصود بذلك البلدان النامية، بهدف تنميتها وتعديل هياكلها الاقتصادية، وإدماجها في الاقتصاد العالمي حسب عقيدة السوق الحرة. ويعبر عن ذلك هيرويوكي هينو، أحد خبراء صندوق النقد الدولي: «لقد زاد التداخل بين نطاق برامج إقراض -تمويل- كل من المنظمين، وبشكل أعمّ فيما يجري من عمل تحليلي، وأخذ التقسيم العملي لمجالات المسؤولية ينطس أكثر فأكثر». ولا عجب في هذه الحالة أن برامج التكيف الهيكلي التي يُشرف عليها الصندوق غالباً ما يرافقها برنامج مواز للبنك الدولي.

كانت أمراً لا مفرّ منه. ومن هنا بدأ التداخل في اختصاصات المنظمين، وحدث العديد من المواجهات والانتقادات المتبادلة من إحداها تجاه تبني المنظمة الأخرى سياسات خارجة عن اختصاصاتها وفق الاتفاقات السابقة بين الطرفين لتجنب التداخل. وعلى الرغم من أن هذا الاصطدام يصرّ أنّ معركة شرسة قد تنشب بين المنظمين على صعيد الاختصاص، إلا أن الواقع أدى إلى تلاقي سياساتهما في ظل ما يُعرف بنظام المشروطية المتقاطعة cross conditionality، وهو تقاطع يصل إلى حدّ التكامل الذي يبرز على صعيدين:

الصعيد الأوّل يتعلق بالتمويل أو ما يمكن تسميته تبادل الاشتراطات. وقد برز هذا المصطلح بشكل خاصّ خلال أزمة القروض الخارجية، ولذلك فإنه يفسّر غالباً ضمن هذا الإطار. والمقصود بذلك أن عجز البلد المقترض عن الوفاء باشتراطات صندوق النقد لا يخوّله السحب من شرائح قروض البنك الدولي. وعلى الرغم من الالتزام الرسمي من المنظمين بقاعدة «لا ارتباط تبادلياً للاشتراطات» إلا أن التطبيق العملي يخالف هذه التوجه، بحيث يمكن القول: إن استيفاء البلد المقترض لشروط كلّ منظمة يُعدّ أحد معايير الأداء التي تنطوي عليها برامج المنظمة الأخرى.

أما الصعيد الثاني للتكامل بين صندوق النقد والبنك الدوليين فيتجلّى في مضمون برامجهما الاقتصادية، فقد أخذ البنك بتقديم قروض جديدة مماثلة لتسهيلات الصندوق عبر قروض التكيف الهيكلي لعام ١٩٨٠، التي انتقل فيها البنك من الإقراض المشروع (إقراض مشاريع معينة) إلى الإقراض البرامجي. ومن أهمّ الجوانب الجديدة التي بات البنك يركّز عليها تشجيع دور القطاع الخاصّ وعمليات الخصخصة، وتقليص دور الدولة، والاهتمام بالنشاط التصديري، إلى جانب تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية.

وبدوره بدأ صندوق النقد، بتأثير من مديره العامّ الأسبق جاك دولاوير، يوجّه اهتمامه إلى المشاكل طويلة الأجل لموازن مدفوعات البلدان الأعضاء، ولا سيما النامية منها. واستحدث في هذا الصدد التسهيل الموسّع الذي يتميز بطول مدة البرامج المرفقة، ومدّة فترة إعادة الشراء. ومن ثمّ استحدث صندوق الائتمان لتوفير ائتمانات للبلدان ذات الدخل المنخفض بفوائد



الشهيق إلى الرثة الحرام... عبد الله الحريري.. بين القلم والمبضع!!

إعداد: فريق صور

السوريين الذين تحمّلوا الويلات والموت والجوع والتهجير والاعتقال،
أنها سوف تُثمر في النهاية، لتعود سوريا بأبنائها وكل من ناضل من
أجلها في هذه الثورة العظيمة..

عبد الله الحريري الطبيب الذي أخاط آلاف الجراح، وشقّ بمبضعه
ليداوي إصابات الضحايا الوافدين إلى غرفة العمليات، هو ذاته
عبدالله الحريري الشاعر الرهيف، الذي دون بقصائده أوجاع شعبه
وأنيب الأرض السورية وغربة الفلسطينيين وموتهم مع أشقائهم
السوريين من أجل قضية سامية.. من أجل الحرية التي دفع ثمنها
الشعب السوري والشعب الفلسطيني آلاف الضحايا والدمار
ومازالوا يدفعون فاتورتها إلى الآن
أمام خرس الأمم..

من مواليد درعا /قرية علما /١٩٨٣، درس في كلية الطب البشري /
جامعة دمشق / التحق بالثورة السورية منذ بداياتها واعتقل عام
٢٠١١ ضمن المظاهرات السلمية داخل العاصمة دمشق.

بعد خروجه من المعتقل، لم تثنه التهديدات التي وُجّهت له من
قبل الأفرع الأمنية والتعهدات التي وقّع عليها مُجبراً بعدم خروجه
للتظاهر.. بل ازداد نشاطه وعمل على تنسيق مظاهرات مع الشباب
الثائر المطالب بحقوقه في العاصمة دمشق أسوةً بباقي المحافظات.
اعتقل عبد الله الحريري مرةً أخرى في دمشق عام ٢٠١٢ وتمّ تحويله
إلى عدة أفرع منها فرع ٢٨٥ المشهور بسمعته السيئة، قضى ثلاثة
أشهر ونصف تذوّق خلالها كل أصناف التعذيب الجسدي والنفسي..
ارتأى عبد الله الحريري أن يخرج عن إطار الحراك السلمي في دمشق
ليكون فعالاً أكثر في الثورة السورية؛ توجّه إلى مخيم اليرموك ليعمل
طبيباً ميدانياً مع أصدقائه الأطباء الذين التحقوا قبله في المشافي
الميدانية بسبب إيغال النظام بقتل المتظاهرين السلميين، وليبتعد
أكثر عن قبضة رجال الأمن التي تلاحقه وباقي الناشطين في كل
مكان.

في عام ٢٠١٣ ومع ازدياد وتيرة القتل والتدمير التي امتهنتها النظام ضد
الشعب السوري في كل المحافظات الثائرة وخاصة في دمشق وريفها،
تسلّم عبد الله الحريري وأصداؤه الأطباء مشفى فلسطين الواقعة
تحت نيران الراجمات والصواريخ التي يرسلها النظام إلى تلك المنطقة،
وكانت المأسي اليومية تمر أمام أعينهم بين أطفال مصابين ونساء جراء
القصف العشوائي، ومنهم من كان يقضي على سرير الإسعاف بسبب
نقص المعدات الطبية وشح الأدوية والمستلزمات!.

أقام عبد الله الحريري دورةً تدريبية في الطب الإسعافي تخليداً لذكرى
صديقه الدكتور « أحمد نواف الحسن» الذي قضى تحت القصف أثناء
عمله الإغاثي في مخيم اليرموك.

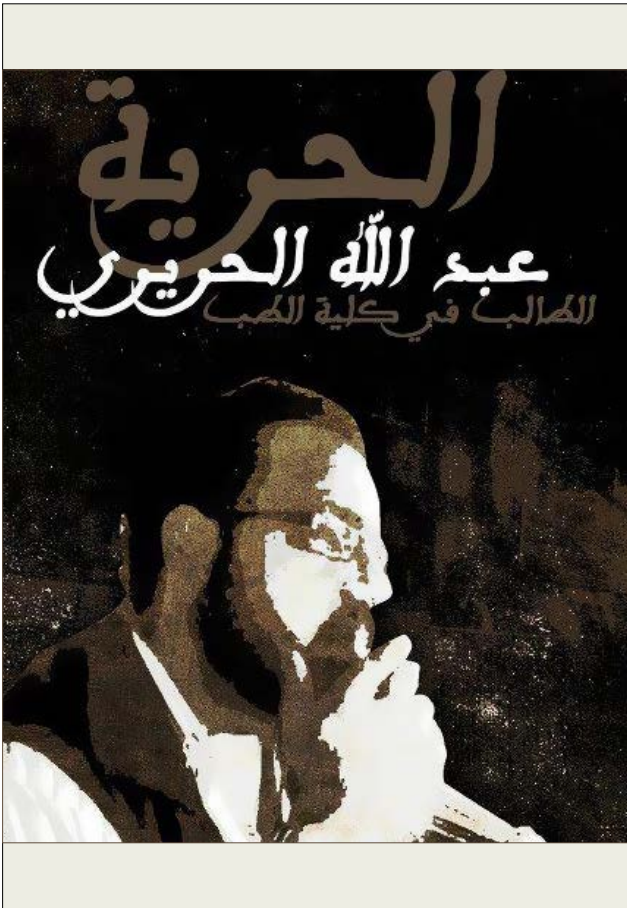
ويبقى وجيبُ الثورة في قلبه ...

ومازال مخيم اليرموك محاصراً إلى الآن ...

ومازال عبد الله الحريري ورفاقه الأطباء وآلاف المدنيين يقبعون تحت
القصف وحصار الجوع والموت (المعلن) !

ورغم ذلك، لمّا يزل عبد الله الحريري يرى في مسيرته النضالية كباقي

الشهيق إلى الرثة الحرام .. عنوان ديوان شعري لعبد الله الحريري.



فيلم (الخبز والتوليب) لسيلفيو سولديني شاركني خبزي ومشربي.. شاركني أيضاً زهر التوليب

عمار عكاش

هادئٌ بينهما يقوم على المشترك والتلقائي. تلتقي روزألبا جارةً وصديقةً جديدةً تعمل في التجميل والمسّاج، اسمها غراتسيا، ممسوسةً بشيء من الجنون وحالمّة. تصادف روزألبا بائع أزهار فوضوياً وتقعنه أن يقبلها للعمل بجملةٍ شاعرية: «أبي كان بستانياً، لذا فإيهامي أخضر». وتبدأ بالعزف على الأوكورديون الذي ورثت حبه عن جدّتها. يعرض الفيلم صورة زوج روزألبا ميمو؛ رجلٌ حادّ الطباع، نرجسيٌّ ويخونها، لكنه لا يبدو سبباً أساسياً في تبني نمط حياتها الجديد، فالفيلم لا يسعى إلى تقديم مبررٍ أخلاقيٍّ لهجر البطلة عائلتها، كدأب الكثير من الأفلام الأمريكية، فكلّ هذه التحوّلات ليست إعادة اكتشافٍ للذات؛ إذ تبدو البطلة واعيةً لذاتها التي دجنتها مؤسسات الحياة الحديثة (العائلة، العمل...) لكنّها تقرّر أن تمضي وراء مشاعر الحنين إلى الذات المحجوبة التي تتناوب بغتةً لكننا نقمعها عادةً، كبقايا من أحلامٍ مراهقاتيةٍ، لننتقل إلى ما نسمّيه نضجاً.

يستأجر ميمو، الذي يعمل في تأثيث الحمامات، سباًكاً اسمه كوستانتينو، مولعاً بالروايات البوليسية، للبحث عن زوجته، بعد أن افتقدها لأداء واجبات المنزل. ينتهي المطاف بكوستانتينو إلى الوقوع في غرام غراتسيا، أخصائية المسّاج. ويقول لها، بعد لقاء قصير: «قضيت أجمل لحظاتي حياتي معك. كنت أعلم أنك في مكانٍ ما. والآن، وقد عثرت عليك، أعرف ما هي السعادة». يصرّح فيرناندو روزألبا بحبه أيضاً، وينتهي الفيلم نهايةً سعيدة.

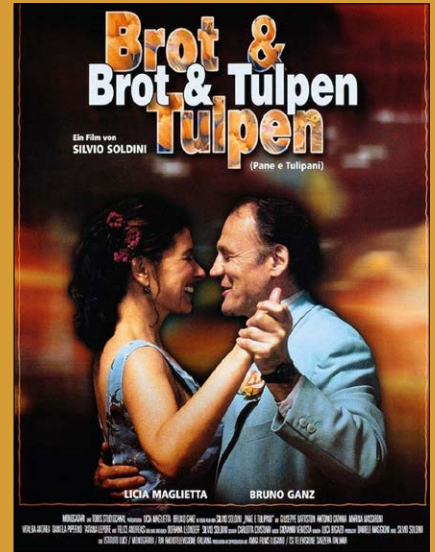
لا يتحدّث (الخبز والتوليب) عن أزماتٍ جنسيةٍ أو عاطفيةٍ، بقدر ما هو فيلمٌ يحتفي بجماليّات الحياة الصغيرة وتفصيلها. يتحدّث عن اكتشاف الأشياء السارة العفوية، بقالب كوميديّ. يقول إن الحياة قصيرةٌ وتستحقّ أن تعاش، لكن ليس بالطريقة السوقية الشائعة... ربما نغامر ونصفه بكلمةٍ فضفاضة: إنه فيلمٌ يتحدّث عن الحياة!

تلوّح البطلة للسبّارات في الطريق معترمةً للحاق بالباص، لكنها تقرّر لاحقاً زيارة فينيسيا للمرة الأولى في حياتها.

لايقدّم الفيلم مدينة فينيسيا السياحية الهوليودية، بل شوارع ضيقةً بسيطةً، أبنيتها متشحةً بالسواد؛ مكانٌ مفعّمٌ باللامعقول والتنوع وانعدام الروتين، يخبئ في جنباته أناساً غريبين الأطوار ذوي نزعاتٍ بوهيمية. تلتقي روزألبا بنادلٍ يدعى فيرناندو، يقدّم لها غرفةً في بيته. وفي اليوم التالي تستيقظ لتجده أعدّها لها الفطور وأرفقه برسالةٍ دمتةٍ وزهرة توليب. فرناندو شخصٌ وحيدٌ ذو ميولٍ انتحاريةٍ تخلق روزألبا رغبةً جديدةً في حياته. ينمو حبُّ

يبدأ الفيلم بمشهدٍ لدليلٍ سياحيٍّ يتحدّث عن التراث الرومانيّ الإغريقيّ (حضارة العقل) مفخرة كلّ إيطالي، ولكن كاميرا المخرج تدحض كلامه، فحياة ورثة هذه الحضارة، والمخلقة بهالة الحداثة والمتع السهلة، تزخر بالضجيج والسوقية والنزعة المادية.

بطلة الفيلم روزألبا (امرأةٌ أربينيةٌ) ترافق ولديها المراهقين وزوجها في رحلةٍ سياحيةٍ، تتخلف عن الباص لدى توقفه في محطة استراحة بسبب فقدانها لإحدى مجوهراتها في الحمام (رمزٌ للجمال الاصطناعي). ولا يلاحظ أفراد عائلتها تخلفها عن الباص مباشرة، في إشارةٍ هادئةٍ إلى فتور علاقتهما.



مؤسسة «قاسيون» للإعلام

قاسيون مؤسسة إعلامية، معنية بتقديم الأخبار، والتقارير، باللغات العربية؛ والإنجليزية؛ والكرديّة؛ والتركية؛ تأسست في تركيا عام ٢٠١٤، تحت شعار: «خبرٌ جيدٌ في السادسة أفضل من خبرٍ ممتازٍ في السادسة ودقيقة».

تهدف «وكالة قاسيون للأنباء» إلى تقديم نشراتٍ إخباريةٍ يوميةٍ قوامها ٩٠ خبراً يومياً، مع متابعة التوسع في إنتاج الأخبار، والتقارير التلفزيونية، من مختلف المحافظات السورية، وبلدان اللجوء، عبر مراسليها الموجودين في عدد من العواصم الأوروبية.

الإستراتيجية التي ستعتمدها الوكالة في مسيرتها الإعلامية هي الحصول على الأخبار ونقلها، وفق معايير الدقة؛ والسرعة؛ والشمولية؛ والموضوعية.

تعتمد الوكالة تحقيق الأهداف التالية:

- ١- عقد شراكات تبادل إخباري مع وكالات مماثلة، عربية؛ وإقليمية؛ ودولية، وإعداد الدراسات، والبحوث؛ والتقارير؛ والأفلام التلفزيونية.
- ٢- تأسيس مركز دراسات «مركز قاسيون للدراسات»، وتأسيس وحدة إنتاج تلفزيوني بمستوى تقاريرها وأفلامها المنجزة، وأخيراً تنويعها بتأسيس مركز للتدريب والتأهيل الإعلامي يكون في خدمة الإعلاميين السوريين جميعاً.

وكالة قاسيون للأنباء:

Qasioun News Agency:

Website: <http://qasion-news.com>

Facebook: <https://www.facebook.com/qasion.news>.

agency?fref=ts

Twitter: <https://twitter.com/QasiounNewsAR>

Youtube: https://www.youtube.com/channel/UC6Jyp_NyQ9J4Of0t64qNINA

NyQ9J4Of0t64qNINA

Email: qasion.news@gmail.com



مركز zoom in



مؤسسة مجتمع مدني تأسست سنة ٢٠١٢. عاملة على الأرض. خاصة ومستقلة. تضم مجموعة من الناشطين والعاملين من ذوي الاختصاص، الذين يراعي المكتب في تعيينهم: مهنتهم وحياديتهم. لا يتبنى المركز أي فكر سياسي أو أي فصيل عسكري، وبالتالي هو مؤسسة أهلية تهدف إلى تطوير المجتمع السوري والرقى بعمل المكتب إلى مستويات أعلى والتوسع في مجالات العمل. يتعاون المركز مع كافة الجهات التي تلتقي معه في الهدف نفسه.

يعمل المركز على تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في ما يلي:

- ١- تفعيل العمل المدني في الثورة السورية.
 - ٢- النهوض بالمجتمع ثقافياً وفكرياً.
 - ٣- إنتاج نوع من الإعلام الحر للثورة السورية.
 - ٤- تقديم مشاريع خدمية وتنموية لرفع المستوى المعيشي للناس في المناطق المحررة.
 - ٥- تطوير المجتمع السوري على كل الأصعدة، بالإضافة إلى تطوير عمل المركز ليتناسب مع العمل المراد إنجازه للوصول إلى هذا الهدف المنشود.
- مجالات العمل:**
- ١- انطلقت الفكرة في البداية من العمل الإعلامي فقط، والعمل على صياغة تقارير إعلامية وتلفزيونية في المناطق الخاضعة للمعارضة، لإيصال ما يحدث في سوريا إلى المجتمع الدولي والعالم، بالإضافة إلى توزيع المجلات والجرائد الثورية.
 - ٢- تمّ التوسع إلى العمل الخدمي، في ربيع عام ٢٠١٣، فقد تمّ العمل على تنفيذ مشاريع تنموية ذات طابع إنتاجي تعود بالفائدة على العاملين والمستفيدين من المشاريع.
 - ٣- التوسع إلى العمل الثقافي من خلال الحملات التوعوية والبروشورات وتوزيع الجرائد الثورية (كان العمل مع وكالة سمارت للإعلام نقلة نوعية في مجال الإعلام الخاص بنا).
 - ٤- الانفتاح على الشراكات مع المنظمات الأخرى؛ كمثال (منظمة تعليم) إذ كان دورنا كشريك تنفيذي للعمل.
 - ٥- تنظيم دوري رياضي في كرة القدم.
 - ٦- العمل والتنسيق مع شبكة أمان سوريا في المرحلة الأخيرة.
 - ٧- العمل على دعم المجالس المحلية ومجالس المحافظات.

المنظمة الدولية للهجرة



IOM International Organization for Migration

إنَّ المنظمةَ الدوليَّةَ للهجرة (IOM) منمَّنةٌ تعملُ بينَ الحكومات، تمَّ تأسيسُها في العام ١٩٥١. وهي ملتزمةٌ بمبدأ أنَّ الهجرةَ الإنسانيَّةَ والمنظمةُ هجرةٌ مُفيدةٌ للجميع، للمهاجرين وللمُجتمعات على حدِّ سواء. وعلى مُستوى العالم، للمنظمة الدوليَّة للهجرة (IOM) عددٌ من الدَّول الأعضاء قدره ١٥١ دولةً، فضلاً عن ما يزيدُ عن ٧٨٠٠ موظَّف يعملون في أكثر من ٢٣٠٠ مشروع، في ٤٧٠ موقعاً ميدانياً. وتقدِّر نفقاتُ المنظمة الدوليَّة للهجرة (IOM) بقرابة ١,٢ مليار دولار أميركي.

إنَّ المنظمةَ الدوليَّةَ للهجرة (IOM) مُكرَّسةٌ لتشجيعِ على الهجرةِ الإنسانيَّةِ والمنظمةُ بما يخدم مصالح الجميع. وتقوم المنظمةُ بتحقيق ذلك من خلال تقديم الخدمات والمشورة للحكومات وللمهاجرين على حدِّ سواء.

كما تعملُ المنظمةُ الدوليَّةَ للهجرة (IOM) للمُساعدة على ضمان الإدارة الإنسانيَّة والمنظمة للهجرة وضمن إيجاد تعاونٍ دوليٍّ فيما يخصُّ قضايا الهجرة، وكذلك للمُساعدة في البحث عن الحلول العمليَّة لمشاكل الهجرة، وإيجاد وتقديم المُساعدات الإنسانيَّة للمهاجرين الذين هم في حاجة، سواءً أكانوا لاجئين أم أشخاصاً نازحين أو غير ذلك من الأشخاص المُهجَّرين. كما يعترفُ دستور المنظمة الدوليَّة للهجرة (IOM) اعترافاً صريحاً بالعلاقة بين الهجرة والتنمية الثقافيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، بالإضافة إلى حقِّ الأشخاص بحريَّة في التنقُّل. إنَّ المنظمةَ الدوليَّةَ للهجرة (IOM) تعملُ في المجالات الواسعة الأربعة لإدارة الهجرة، وهي: الهجرة والتنمية؛ وتيسير الهجرة؛ وتنظيم الهجرة؛ ومُعالجة الهجرة القسريَّة. وتتضمَّن الأنشطة الجامعة لعدة قطاعات ومجالاتٍ كلاً من تعزيز القانون الدوليِّ للهجرة ومناقشة السياسات والتوجيهات وحماية حقوق المهاجرين، بالإضافة إلى صِحَّة الهجرة والبعد الخاصُّ بالنوع الاجتماعيِّ. وتعملُ المنظمة الدوليَّة للهجرة (IOM) على نحوٍ وثيقٍ مع الشُّركاء، من أطرافٍ حكوميَّةٍ وغير حكوميَّةٍ وبين-حكوميَّةٍ، فيما يتعلَّق بهذه المجالات.

لجنة الإنقاذ الدولية IRC

لجنة الإنقاذ الدولية منظمةٌ غير حكوميَّةٍ للمُساعدات الإنسانيَّة العالميَّة والإغاثة والتنمية. تأسَّست عام ١٩٣٣ بناءً على طلبٍ من ألبرت آينشتاين.

تساعد لجنة الإنقاذ الدولية الناس الذين تتعرَّض حياتهم ومصادر رزقهم للكوارث، في المناطق التي تمرُّقها الصراعات، من أجل البقاء على قيد الحياة واستعادة السيطرة على مستقبلهم.

وتقدِّم IRC مُساعدات طارئةً ومُساعدات طويلة الأمد للاجئين والنازحين بسبب الحروب أو الاضطهاد أو الكوارث الطبيعيَّة. كما يوفِّر فريق IRC الرعاية الصحيَّة والبنية التحتيَّة والتعليم والدعم الاقتصاديِّ للسكان في ٤٠ بلداً، مع برامجٍ خاصَّة مصمَّمة للنساء والأطفال. وفي كلِّ عام تعيد لجنة الإنقاذ توطِين الآلاف من اللاجئين في ٢٢ مدينةً من مدُن الولايات المتحدة، وتساعدهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وتعدُّ لجنة الإنقاذ الدولية من أوَّل المستجيبين على مستوى العالم في حالات الكوارث والحروب. وتضمُّ مجموعةً من عمال الإغاثة، وخبراء التنمية الدوليَّة، ومقدِّمي الرعاية الصحيَّة، والمربيين الذين ساعدوا ملايين الناس في جميع أنحاء العالم منذ تأسيسها.



حدث ذات مرة في الشرق Once Upon a Time in the East

ملاذ الزعبي

أرمني شركسي» وبدا أن غضبه أفقده التركيز فذهبت الطلقات بعيداً عن الهدف، استغل فراس حنق غريمه ووجه الطبنجة بهدوء إلى رأس غسان ثم ضغط على الزناد، إلا أن الرصاصات لم تغادر فوهة المسدس، أدرك أنه عبأ سلاحه بطلقات من نوع «سومر» الفاسدة، اعتقد طلاس أنه هالك لا محالة إذ أصبح أعزلاً في مواجهة نذ غاضب، حاول أن يفعل أي شيء فوجد نفسه يصرخ عن الفقراء والمساكين ومستقبل البلد والحب والمجتمع المدني لعل وعسى.. لكن هيهات، كانت سبابة عبود لا توقف ضغطها على الزناد فيما هو يواصل صراخه «أشوريين.. سريان» إلا أن مصير الرصاصات الأخيرة ذهب كمثيلاتهن الأولى نتيجة الغضب، ففرغ مسدسه من الذخيرة، حينها أوقف طلاس حديثه عن الحب والبلد والفقراء وآثر الصمت..

رقم شريف البلدة المتبارزين ثم أعلن انتهاء المباراة بانتظار تحديد موعد جديد لمواجهة جديدة. استدارت كاترينا إلى داخل الحانة، ملأت لنفسها كأساً من الجعة وأخذت تحتسيه على مهل.



كان لا بد من حسم الخلاف الذي استعر بينهما ووصل نقطة اللا عودة، فالليلة السابقة في الحانة كادت أن تنتهي بكارثة، ومن حسن الحظ أن السكر كان قد بلّغ منهما مبلغاً وإلا كانت المقتلة. دعا شريف البلدة أحمد عاصي الجربا إلى إنهاء المسألة عبر مباراة تقليدية، وتعهده فيما كان يداعب شارته بالألا يقوم لا هو ولا أي من رجاله بمحاسبه المنتصر في المواجهة، كما أكد أنه سيقوم بلفلفة الموضوع كجريمة قتل مجهولة الفاعل أياً كان القتيل.

وافق فراس طلاس وغسان عبود على مضمض على هذا الخيار، وبدأ كل منهما يعد نفسه لليوم الحاسم، اختبرا جيدا جاهزية مسدسيهما، تأكدا من عدد الطلقات، لمع كل منهما حذاءه الجلدي جيداً ثم عمل على اختيار قبعة كاوبوي تقي ضوء الشمس من ناحية ولا تحجب أي جزئية من المشهد من ناحية ثانية.

في موعد المباراة، كان الشريف أحمد عاصي الجربا قد نظم كل شيء، بدت البلدة وكأنها خاوية على عروشها على غير العادة، كان نسر أميركي أصلع يحوم عالياً فوق المكان، فيما هبت نسمة صحراوية كانت تتقاذف كرة من الأشواك التي مرت من منتصف الشارع الفارغ دون أن يلحظها أحد. ثمة شباك ما يطلق صريراً خافتاً يتقاطع صوته مع صهيل خيل متقطع يصدر عن اسطبل قريب. وقفت كاترينا، بائعة الهوى الأخيرة في البلدة على باب الحانة، مترقبة ما سيحصل دون أن يظهر على ملامحها أي مؤشر اكتراث.

وقف طلاس وعبود متعاكسين في منتصف الشارع وقد تلاصق ظهرهما، أعطى الجربا إشارة فمشى كل منهما عشر خطوات بلا زيادة أو نقصان، إشارة أخرى من الشريف فدار رجلا الكاوبوي ١٨٠ درجة ليتقابلا دون أن يفصل بينهما إلا بضعة أمتار وهواء مثقل بالترقب. بصهوته الجهوري الطليق والنجمة الخماسية اللامعة على صدره، اقتضب الجربا القاعدة الوحيدة للمبارزة «عندما أعد للرقم ثلاثة يكون الحسم أصبح مشروعاً». صمت الجربا بعدها لحظات قليلة مرت طويلة كسنوات ثورة في بلد شرق أوسطي، قطرات من العرق تلمع على جبهة غسان فيما دائرتان من السواد تشكلتا تحت إبطي فراس.

جاء صوت الجربا «واحد.. اثنان.. ثلاثة»، تحرك عبود كالسهم، واستل مسدسه كجيسي جيمس، بينما حال كرش طلاس من بلوغ سلاحه في بادئ الأمر، أطلق غسان ثلاث رصاصات طائشة فيما هو يصرخ «أسد



#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان. حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا. حملة «منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية مشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها. تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

<https://www.facebook.com/aman.network.peace>



كل معرفة لا تتنوع لا يُعوّل عليها

عمل للفنان: منير الشعراتي